(١)

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

د. أيمن يوسف
أ. مهند مصطفى

مقدمة

يتابع هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم التطورات والتغيرات التي شهدتها ساحة علاقات إسرائيل الخارجية في العام ٢٠٠٩، ويستشرف آثارها المتوقعة على العلاقات الإسرائيلية الخارجية وعلى سياستها الدولية. ويتوقف عند مجموعة من المحاور العربية والإقليمية والدولية، ويتابع تطوراتها بعلاقتها المتشابكة وتأثرها بالعوامل السياسية العامة، مثل الملف الإيراني والحرب على غزة، أو العوامل الاقتصادية مثل تمدد رأس المال الإسرائيلي في ظل هيمنة النيوليبرالية.

ويتابع المحور أولا قضية تقرير غولدستون وتأثيرها على العلاقات الإسرائيلية الدولية، ثم ينتقل إلى المحور الفلسطيني ويتابع الجمود السياسي في المسار التفاوضي وتبني بنيامين نتنياهو إدارة الصراع بدلا من حله. ننتقل بعد ذلك إلى رصد العلاقات الإسرائيلية العربية من خلال متابعة التطورات على ثلاثة صعد، هي: الصعيد السوري، الصعيد المصري والصعيد اللبناني، ثم ننتقل إلى رصد وتحليل العلاقة مع الولايات المتحدة التي رغم التوتر الذي شابها لم تنحرف عن كونها علاقة إستراتيجية، كما نتابع تأثير اللوبي اليهودي على العلاقات الأميركية الإسرائيلية. و العلاقات الأوروبية والعلاقات مع تركيا خاصة في ظل استمرار حالة التوتر بين البلدين.

نرصد في الجزء الأخير من هذا الفصل العلاقة مع روسيا، الصين، الهند، اذربيجان وكازاخستان ونحللها من خلال التبادل الاقتصادي وتمدد رأس المال الإسرائيلي الخاص والعام، واستثماره استراتيجيا على شكل علاقات وشراكات اقتصادية واستثمارية مع تلك الدول.

وننهي بتلخيص وإجمال لأهم استنتاجات هذا الفصل.

يمكن الإشارة إلى ثلاث قضايا إستراتيجية من المتوقع أن تستمر في التأثير على شكل السياسة الإسرائيلية الخارجية في غضون الفترة القريبة :

- أولا : استمرار الانشغال بالملف الإيراني والتعامل معه من منطلق كونه خطرا وجوديا ؛
- ثانيا : محاولة التصدي لما يسمى إسرائيليا بـ «نزع الشرعية عن إسرائيل» وإعلائه إلى مصاف الخطر الوجودي ؛
- ثالثا : السعي من أجل بناء تحالفات جديدة لتمكين إسرائيل دوليا

الملف الإيراني: الشغل الشاغل للدبلوماسية الإسرائيلية والخطر الوجودي الأول

يستخلص من متابعة التحركات الإسرائيلية الدولية للعام ٢٠٠٩ احتلال الملف الإيراني صدارة العمل الدبلوماسي، حيث استمرت إسرائيل في الضغط على حلفائها ومن خلالهم، خاصة الولايات المتحدة والدول الكبرى، من أجل تشديد العقوبات على إيران. في نفس الوقت أبدت تذمرها وقلقها من مسودة الاتفاق التي وقعها الغرب مع إيران في تشرين الأول ٢٠٠٩، وقد هاجم وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك مسودة الاتفاق قائلا : «إن إيران حصلت على شرعية من خلال هذا الاتفاق لتخصيب اليورانيوم على أراضيها لأهداف مدنية، وذلك بخلاف فهم الجهات الواقفة أمامها حول نيتها الحقيقية وهو الوصول إلى قدرة نووية»[1]. وطالب باراك بوقف تام لعملية تخصيب اليورانيوم في إيران وليس فقط نقله إلى دولة أخرى. وجدد دعوته إلى عدم إلغاء أية إمكانية موجودة على الطاولة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، بما فيها الخيارات العسكرية. الا ان ادارة مجلس الأمن لقضية الملف النووي الايراني لا تسير وفق الرغبات الإسرائيلية، حيث تطالب إسرائيل بعقوبات اقتصادية سريعة وفاعلة على إيران، وقد بدأت إسرائيل تدرك أن إمكانياتها لضرب إيران آخذة بالتضاؤل مع مرور الوقت، ما يجعل إسرائيل أكثر تبعية للولايات المتحدة في هذا الموضوع، فمن جهة تضع أميركا «فيتو» على ضربة إسرائيلية على ايران ومن جهة ثانية لا يسير الوقت وفق الرغبات الإسرائيلية.

الملف الإيراني :
كل الخيارات ما زالت مفتوحة

واستمرت السياسة الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩ في محاولة محاصرة إيران دبلوماسيا من خلال دفع وتشجيع دول العالم وتشجيعها على تشديد العقوبات الاقتصادية على ايران، إلا أن هذه السياسة لم تكن ناجعة، فالصين حتى الآن ترفض

تشديد العقوبات ، كما ان الموقف الروسي لا يزال مترددا، لهذا كانت روسيا خلال العام ٢٠٠٩ محط اهتمام إسرائيلي وذلك في محاولة لضمها إلى الجهود الدولية لمحاصرة ايران، كما تحاول إسرائيل محاصرة ايران من خلال تعميق علاقاتها مع دول مثل اوزبكستان واذربيجان .

«نزع الشرعية عن إسرائيل: الخطر الوجودي الجديد»

إلى جانب الخطر الإيراني (القديم المتجدد)، الذي يعتبر خطرا وجوديا من وجهة النظر الإسرائيلية، ظهر مؤخرا خطر جديد يتم التعامل معه إسرائيليا على انه خطر وجودي هو «جهود نزع الشرعية عن إسرائيل على المستوى الدولي، ليس فقط كدولة يهودية، بل أيضاً ككيان سياسي» .

وفي بحث أعده معهد «ريئوت» الإسرائيلي وقدمه في مؤتمر هرتسليا الذي عقد في شباط ٢٠١٠، ورد أن نزع الشرعية عن إسرائيل أصبح خطرا حقيقياً ، حيث يشير التقرير إلى أن هذا الخطر ظهر وتعزز بعد الحرب على غزة، ويعتقد المعهد بوجود تيار منظم يقود هذا التوجه، ويعمل في دول عديدة، إلا انه يأخذ أشكالا مختلفة، منها اعتبار إسرائيل دولة ابرتهايد، وبالتالي يدعو إلى تبنى نموذج جنوب أفريقيا بهدف تفكيك إسرائيل، يضاف إليه ازدياد وتيرة المناداة بحل الصراع من خلال تبني حل الدولة الواحدة. ويشير التقرير إلى انه مقابل هذا العمل المنظم فان إسرائيل لا تخصص الميزانيات والموارد البشرية اللازمة لمواجهة هذا التيار الذي اتّسعَ بشكل كبير خلال العام ٢٠٠٩، فهنالك نقص في ميزانيات وخطط الدعاية لإسرائيل ونقص في الدبلوماسيين، فيما لا تزال وزارة الخارجية تدار وكأنها في سنوات الستينيات[٢] .

الحديث عن نزع الشرعية عن إسرائيل بوصفه خطراً استراتيجياً من نوع جديد

إسرائيل والبحث عن تحالفات جديدة

تعمل السياسية الخارجية الإسرائيلية إلى جانب الخطر الإيراني، وخطر نزع الشرعية على تعميق علاقاتها مع الدول الكبرى الصاعدة، وذلك بهدف بناء تحالفات إستراتيجية إلى جانب بل وحتى بديلة عن الولايات المتحدة الأميركية، وتنصب الجهود الإسرائيلية تحديدا حول دولتين في هذا السياق: الهند بالدرجة الأولى والصين بالدرجة الثانية، وهو ما سنفصله في البند المخصص لهذه الدول .

السياسة الخارجية- هل ثمة تنازع بين تيارين؟

يتضح من خلال تقييم السياسة الخارجية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٩، وجود تيارين يقودان هذه السياسة، تيار براغماتي وآخر متصلب. ويمثل وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، المدفوع بمعتقداته وبرنامجه السياسي، التيار الأقل براغماتية والذي يركز، بحسب ما يؤكد، على ما يسمى بـ«مفهوم الكرامة القومية» في العمل الدبلوماسي. ففي خطاب ألقاه أمام الدبلوماسيين الإسرائيليين في القدس في مؤتمر لوزارة الخارجية الإسرائيلية طلب منهم أن يتوقفوا عن مجاملة دول العالم، حيث أشار ليبرمان إلى أن مشكلة الدبلوماسية الإسرائيلية أنها لا تحافظ كفاية على كرامة دولة إسرائيل، وأشار إلى أن مصطلحات مثل « الكرامة القومية» لها أهمية في الشرق الأوسط، وقال إنه من الخطأ تفسير سياسة إسرائيل وتبريرها أمام الآخرين بشكل دائم، ولن نستمر بسياسة التسامح، ولكل فعل سيكون رد فعل[٣]. أما التيار البراغماتي فيمثله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الدولة شمعون بيريس، حيث يتضح أن نتنياهو يحاول التقليل من تأثير ليبرمان على السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال تفعيل دور بيريس دولياً، حيث قام هذا الأخير بعدة مهمات دبلوماسية تتعدى الدور الرمزي لرئيس الدولة، فقد قام بزيارة مهمة إلى أذربيجان، والبرازيل، والصين وكازاخستان وروسيا، عدا لقاءاته مع الرئيس أوباما والرؤساء العرب، بالإضافة إلى تصريحاته السياسية التي تنم عن توجه براغماتي في التعاطي مع القوى الدولية المختلفة. كما يساهم مستشار نتنياهو السياسي عوزي أراد في الكثير من المهام السياسية ونقاش السياسات الإسرائيلية المختلفة. وربما يتضح الفرق ما بين هذين التيارين في السياسة الخارجية في التعامل السياسي مع الموضوع الفلسطيني وملف العلاقات مع تركيا. وفي حين اتجه ليبرمان ونائبه داني ايالون إلى تصعيد العلاقة مع تركيا وإلى رفض زيارات سياسيين إسرائيليين إلى تركيا ورفض اية وساطة تركية، فان نتنياهو وباراك حاولا تخفيف حدة التوتر مع تركيا من خلال السماح لوزراء إسرائيليين ومنهم باراك بزيارة لتركيا في محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين، كما التقى بيريس مع الرئيس التركي في مؤتمر كوبنهاغن، وعلى مستوى الملف الفلسطيني فان ليبرمان يعتبر القضية الفلسطينية «مجرد قضية أخرى»، بينما يعتبر نتنياهو دفع الفلسطينيين إلى المفاوضات مفتاحا مهماً لسياسته الخارجية وخصوصا تجاه إيران والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. مع ذلك فمن الصعب القول إن هناك تناقضًا كبيرًا بين هذين التيارين في مواقفهما المتعلقة بالقضايا الأساسية للسياسة الإسرائيلية الخارجية.

في ظل ليبرمان السياسة الخارجية الإسرائيلية تنزاح من البرغماتية إلى التشدد

تقرير «غولدستون»- فشل للدبلوماسية الإسرائيلية

شكل التصويت على تقرير «غولدستون» **انتكاسة للسياسة الخارجية الإسرائيلية**، الأمر الذي استفز العديد من السياسيين الإسرائيليين. وعلى رأسهم شمعون بيريس، حيث وصف الاخير غولدستون بأنه «رجل صغير، غير عادل وجاء بهدف المساس بإسرائيل، وإذا كان لا بد من تحقيق فيجب أن يكون ضده»[٤]، فقد صوتت إلى جانب التقرير دول صديقة لإسرائيل ومن بينها دول تعتبر إسرائيل الشراكة الإستراتيجية معها مهمة ، مثل الصين، والهند وروسيا.

جدول يوضح التصويت على تقرير «غولدستون»

مؤيد	مؤيد	ضد	امتناع	لم يصوتوا
روسيا	اندونيسيا	الولايات المتحدة	بوركينافاسو	بريطانيا
الصين	غانا	ايطاليا	البوسنة	فرنسا
الأرجنتين	مصر	هولندا	سلوفينيا	انغولا
البحرين	كوبا	هنغاريا	الكاميرون	كيرغستان
بنغلاديش	بوليفيا	سلوفاكيا	غابون	مدغشقر
الأردن	جيبوتي	أوكرانيا	اليابان	
ليبريا	قطر		المكسيك	
الفلبين	باكستان		النرويج	
الهند	السنغال		بلجيكا	
جنوب إفريقيا	البرازيل		كوريا الجنوبية	
نيكاراغوا	نيجيريا		أورغواي	
موريشيوس				

تقرير غولدستون يكشف التحالفات الاستراتيجية المرتبكة مع الهند

يدل فشل الدبلوماسية الإسرائيلية في التصويت على تقرير «غولدستون»، على الرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلت في هذا الجانب، على أن إسرائيل تواجه ازمة حقيقية في علاقاتها الدبلوماسية في اعقاب الحرب على غزة، وان دولا كثيرة تقوم بموازنات استراتيجية عميقة في علاقتها مع إسرائيل، فعلى سبيل المثال قامت الهند بالتصويت على تقرير غولدستون في الوقت الذي يبدو فيه أن العلاقة بين الهند وإسرائيل تسير نحو شراكة إستراتيجية ، ما يعني أن موازنات الهند الإستراتيجية أهم من علاقتها مع إسرائيل، والمقصود هنا علاقتها مع الدول العربية وحتى علاقتها مع ايران. وقد حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية ان تزج العالم بمعادلة الخير والشر، الإرهاب واعداؤه، في التصويت على تقرير غولدستون، الا ان دول العالم لها اعتباراتها السياسية المركبة التي لا تنفع أن تقيسها بمعادلات مثل محور الشر ومحور الخير.

لا تتعلق تداعيات التقرير بالأزمة الدبلوماسية التي أثارها إبان التصويت عليه، بل أيضاً بحرية استخدام الآلة العسكرية من اجل تحقيق أغراض سياسية، لا سيما وأن التقرير وضح بشكل غير قابل للشك والتأويل أن إسرائيل استخدمت قوة عسكرية ونيرانا مكثفة غير مبررة في حربها على غزة بحيث استهدف ذلك منظمات عسكرية ومدنيين وأهدافا مدنية على حد سواء. وبالتالي من المتوقع أن تشكل نتائج التقرير ومداولاته ضغوطا نفسية ومعنوية على الجيش الإسرائيلي وعلى السياسيين في إسرائيل لا سيما في المواجهات المستقبلية التي لن تكون بالضرورة مع قوة عسكرية تقليدية، وإنما مع منظمات وقوى مقاومة تتخذ من حرب الكر والفر احد أساليبها، وتعتمد على المدنيين لتوفير جسور الحماية لها في مواجهة آلة عسكرية حربية إسرائيلية مدمرة.

من ناحية أخرى فإن التقرير لفت اهتمام وعناية المنظمات الحقوقية العالمية التي انتقدت أداء إسرائيل في الحرب على غزة خاصة منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وغيرهما من المنظمات الحقوقية الدولية والإسرائيلية والفلسطينية، لأن من المعلوم أن تقارير هذه المنظمات تمتاز بالصدقية والتأثير الكبير في أوساط الرأي العام الدولي، ولها تأثيرها الواضح على السياسات الخارجية للكثير من الدول، خاصة الأوروبية منها، التي تعد قضايا الدمقرطة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة من أولوياتها الخارجية.

يتضمن التقرير توصيات وعبارات واضحة مفادها انه إذا لم تقم إسرائيل – وبالطبع الطرف الآخر الفلسطيني – بعملية متابعة لنتائج التقرير والتحقيق في مجريات الحرب على غزة. فان على مجلس الأمن أن يتحرك لإحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ما يشكل سابقة سابقة للجنود والضباط الإسرائيليين. والاهم من ذلك أيضاً تصويت دول لصالح التقرير تعد علاقاتها وروابطها مع إسرائيل قوية مثل الهند والصين وروسيا، مع العلم أن إسرائيل في فترة ما بعد الحرب الباردة استطاعت ربط علاقات دبلوماسية معها بحيث تطورت هذه العلاقات مع الوقت إلى شراكات إستراتيجية. وهذا يعني بكلمات أخرى عدم قدرة إسرائيل على التأثير على مواقف هذه الدول على الرغم من الفوائد التي تجنيها من شراكتها مع إسرائيل.

وكرد فعل على صدور تقرير غولدستون. جاء استحضار ذكرى الكارثة اليهودية في كانون الثاني الماضي بشكل لافت للنظر، حيث زار العديد من المسؤولين والوزراء الإسرائيليين دولاً أوروبية وغير أوروبية للترويج لفكرة اليهودي الضحية وتذكير

العالم أن إسرائيل ما زالت مهددة من قبل قوى « إرهابية وظلامية» . وان المجتمع الدولي يجب أن لا يقع في فخ مساعدة هذه القوى والدول خاصة تلك التي ما زالت تحارب إسرائيل في المنطقة بطرق تقليدية وغير تقليدية . وقد شملت هذه الجولة الإسرائيلية زيارات لشمعون بيريس وليبرمان ونتنياهو والعديد من الوزراء لدول مثل ألمانيا وبولندا وفرنسا وروسيا وغيرها من الدول للتذكير بكارثة اليهود .

إسرائيل تستمر في تبني سياسة إدارة الصراع وليس حله

العلاقة مع الفلسطينيين: عرقلة استئناف المفاوضات ووضع شروط تعجيزية

كان لتشكيل حكومة يمينية في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو تأثير كبير على العلاقة مع الفلسطينيين، إلى جانب عوامل اخرى منها حرب إسرائيل على غزة وعدم الجدية في التفاوض، وإيمان بعض الأحزاب اليمينية المشاركة في الحكومة الإسرائيلية أن موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين ليس قضية مركزية، لا بل تعتقد ان اقامة دولة فلسطينية هي خطر على إسرائيل وفيها تنازل عن «أرض إسرائيل»، ومن جهة اخرى يشارك حزب العمل في الحكومة، إلا انه حزب ضعيف بالنسبة لعدد مقاعده ويطالب الحزب بالعودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين، ان هذه التركيبة المتناقضة للحكومة الإسرائيلية أدت بنتنياهو إلى وضع شروط تعجيزية امام الفلسطينيين، مثل الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مقابل تقديم إسرائيل لبعض التنازلات المتعلقة بالاستيطان والتفاوض حول قضايا الوضع النهائي[٥] . يهدف نتنياهو من ذلك اولا إلى ارضاء كل الاطراف التي تشكل حكومته ومن جهة ثانية يريد جر الفلسطينيين إلى مفاوضات بهدف المفاوضات فقط، وهو يعلم ان الفلسطينيين لا يستطيعون قبول شروطه وان مجرد التفاوض بالنسبة له هو هدف بحد ذاته، بمعنى أن نتنياهو يرغب في إدارة الصراع مع الفلسطينيين قدر الامكان ليكسب الوقت دون التوصل إلى حل جدي، وبذلك فهو يقلل الضغط الدولي على حكومته، ومن جهة اخرى يرضي كل اطراف السياسية الإسرائيلية فهو يتفاوض وفي نفس الوقت لا يتوصل إلى شيء .

إسرائيل تكثف البناء في القدس مقابل تجميده في الضفة

حاول الرئيس أوباما تحريك المسار الفلسطيني الإسرائيلي من خلال محورين، الاول مطالبة إسرائيل بتجميد الاستيطان وقد كان اوباما مثابرا في هذا الطلب من الإسرائيليين، في المقابل حاول ان يقنع دولا عربية وبالذات في شمال افريقيا ودول الخليج ان تتخذ خطوات حسن نية اتجاه الإسرائيليين مقابل تعهد إسرائيل بوقف الاستيطان، ومنها فتح مكاتب المصالح في بعض الدول العربية وتجديدها،

السماح للطيران المدني الإسرائيلي بالتحليق فوق دول الخليج في سفرها إلى مناطق آسيوية. الا ان اوباما لم يستطع اقناع الإسرائيليين بتجميد الاستيطان كاملا بما في ذلك القدس، ولم يقنع الدول العربية باتخاذ هذه الخطوات. من جهتهم اراد الفلسطينيون الذهاب إلى الحل النهائي. الامر الذي لا يتبناه نتنياهو لانه يعتقد ان الحل يأتي على مراحل. وثانيًا لأنه يدرك أن الذهاب إلى مفاوضات للحل النهائي سوف ينهي حكومته الائتلافية التي تعد الاحزاب اليمينية عمودها الفقري[٦]. اذن يريد نتنياهو ادارة الصراع مع الفلسطينيين لكسب الوقت في هذه المرحلة.

في ظل تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية نتنياهو غير قادر على طرح أي حل سياسي معقول

كما تتذرّع إسرائيل في عدم التقدم في حل مع السلطة الفلسطينية، كما يحدد ذلك غيورا ايلاند رئيس مجلس الامن القومي السابق، بالخوف من سيطرة «حماس» على الضفة الغربية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، كما حدث في غزة، ويؤكد ان خيار نتنياهو هو الحلول المرحلية وليس الحلول النهائية[٧].

أشار نتنياهو في خطابه في بار ايلان في حزيران ٢٠٠٩، إلى أن الانسحاب لم يجلب السلام، وان السلام يأتي من خلال الاعتراف بالحقوق القومية للشعب اليهودي في اقامة دولة يهودية:

«ومما يدعونا إلى الأسف أيضاً أن المعتدلين الفلسطينيين غير مستعدين للإدلاء بالأقوال البسيطة التالية، إن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وهي ستظل هكذا. إن تحقيق السلام يتطلب الشجاعة والإنصاف من كلا الجانبين وليس من الجانب الإسرائيلي وحده. يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة: «كفانا هذا النزاع. إننا نعترف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا سنعيش إلى جانبكم بسلام حقيقي».

وقد حدد نتنياهو خلال خطاب جامعة بار إيلان[٨] الرؤية الإسرائيلية لشكل الحل الدائم مع الفلسطينيين، حيث اشار إلى الأسس التي ينوي بموجبها التقدم إلى الحل النهائي، وهذه الأسس هي[٩]:

تراجع نتنياهو عن خطته للسلام الاقتصادي لا يعني تبنيه لبديل سياسي حقيقي

١. اعتراف الطرف الفلسطيني بحق اليهود بتقرير مصيرهم في البلاد واقامة دولة يهودية.

٢. اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية من جهتها العودة إلى طاولة المفاوضات دون التزام إسرائيلي بتجميد الاستيطان الكامل في الضفة الغربية والقدس. ومع أن

نتنياهو أعلن في تشرين الثاني عن تجميد الاستيطان لفترة عشرة شهور إلا انه لم يكن تجميدًا مطلقًا ولم يشمل القدس، لا بل شدد أن الاستيطان سوف يعود إلى سابق عهده بعد انقضاء المهلة. وقد وصف المبعوث الأميركي جورج ميتشل قرار الحكومة الإسرائيلية بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية بأنه «قرار مهم، وعلى الرغم من انه أقل من تجميد كامل للبناء، إلا انه أكثر ما اقترح على لسان رئيس حكومة إسرائيلي في السابق»[١٠]. في مقابل تجميدها للاستيطان في الضفة الغربية، على الرغم من انه لم يطبق بحذافيره، كثفت إسرائيل من عملية الاستيطان في القدس بشكل لم يسبق له مثيل، فقد زادت وتيرة هدم البيوت وتحولت من مخططات لهدم بيوت فردية إلى التخطيط لهدم احياء كاملة، وزادت من بناء الوحدات الاستيطانية في القدس. ان كثافة الاستيطان في القدس تدل على أن إسرائيل برئاسة نتنياهو تحاول اخراج القدس من ملف المفاوضات او ان تفاوض عن «قدس أخرى» للفلسطينيين لا تشمل القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧ .[١١]

رفض إسرائيلي تام لإعلان دولة فلسطينية من طرف واحد ولمشروع بناء مؤسسات الدولة

وقد طرح نتنياهو في بداية عهده موضوع السلام الاقتصادي كمقدمة للسلام السياسي، إلا انه تراجع عن هذا الطرح بسبب الموقف الأميركي والموقف الفلسطيني اللذين شددا على إنهاء الصراع سياسيا منذ البداية وبطريقة جذرية بحكم عدم جدوى الحديث عن رخاء اقتصادي وزيادة المؤشرات الاقتصادية في ظل وجود الاحتلال[١٢].

في الوقت الذي أعلن فيه نتنياهو عن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية في تشرين الثاني ٢٠٠٩، قامت الحكومة بالتصويت على قرار «مناطق الأولوية الوطنية» التي تحظى بدعم حكومي خاص، والتي شملت دعم مستوطنات خارج الكتل الاستيطانية. ويدل هذا الأمر على أن نتنياهو يعلن عن تجميد الاستيطان من جهة إلا انه يحاول إرضاء المستوطنين من خلال دعم مستوطنات نائية داخل الضفة الغربية من جهة أخرى. وهو جزء من توجه نتنياهو في ادارة الصراع مع الفلسطينيين من خلال محاولة جرهم إلى طاولة المفاوضات من خلال قرار التجميد، وارضاء شركائه في الحكومة من خلال الاعلان عن مستوطنات ضمن الافضلية القومية من حيث الميزانيات الحكومية.

أثارت خطة الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية خلال عامين قلقا إسرائيليا ، مع صدور اشارات بإمكانية لجوء الطرف الفلسطيني لتقديم مبادرة يتم من خلالها الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية من

طرف واحد عبر دعم مجلس الأمن الدولي لذلك. وقد كان رد الفعل الإسرائيلي على هذه المبادرة واضحاً وصريحاً، حيث عقب نتنياهو بقوله انه لا يوجد «بديل للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كل تصرف أحادي الجانب سوف يؤدي إلى انهيار إطار الاتفاقيات التي بيننا وسوف يؤدي إلى خطوات أحادية الجانب من طرف إسرائيل أيضا»[١٣]. لم يفسر نتنياهو مقصده من خطوات أحادية الجانب، لكن يمكن أن يكون المقصود منها هو إلغاء الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. في حين تخوفت مصادر إسرائيلية صحافية وسياسية وأكاديمية من إمكانية لجوء الفلسطينيين إلى نموذج كوسوفو عبر إعلان أحادي الجانب للدولة الفلسطينية. بفعل رؤية الحكومة الفلسطينية التي تؤمن ببناء الدولة عبر تمتين المؤسسات القاعدية والمدنية. ويمكن للفلسطينيين أن يلجأوا لمثل هذه الآلية بفعل إحباطهم من سياسة أوباما والتشجيع الأوروبي لهم في هذا الصدد. وقد اعلنت دول اوروبية عن بحثها إمكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية حتى قبل انتهاء المفاوضات.

بعض قيادات الليكود ترد الجمود التفاوضي إلى نتائج مؤتمر فتح

وقد كتب زئيف بيغن (المعروف ببني بيغن)، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي وعضو المجموعة السباعية الحكومية المصغرة التي تناقش بعمق القضايا الأمنية السياسية، مقالا في صحيفة «هآرتس» تطرق فيه إلى رفض الفلسطينيين العودة إلى طاولة المفاوضات، حيث ادعى في مقاله الذي حمل عنوان «لماذا لا يوجد اتفاق ولن يكون قريبا؟»، أن ما يمنع الفلسطينيين من العودة إلى المفاوضات هو مؤتمر حركة فتح الذي انعقد في تموز ٢٠٠٩، إذ أشار هذا المؤتمر إلى خيار المقاومة كخيار استراتيجي، وأكد الوقوف على الثوابت الوطنية الفلسطينية، كما يدعي بيغن أن قرارات المؤتمر قيدت السلطة الفلسطينية وجعلت خطابها أكثر حدة في التعامل مع إسرائيل، بمعنى أن قرارات المؤتمر أدخلت الأيديولوجي على حساب السياسي في قرارات السلطة الفلسطينية ومواقفها[١٤]. كما تهدف إستراتيجية السلحفاة التي تتبعها إسرائيل في علاقاتها مع الفلسطينيين إلى تفعيل عمليات التطبيع مع العرب من دون مقابل حقيقي أو ملموس على ارض الواقع.

ليبرمان يحاول تصدير القضية الفلسطينية بوصفها قضية غير ساخنة وليست ذات أولوية

وعلى صعيد متصل يدعي ليبرمان أن القضية الفلسطينية ليست قضية ساخنة بالنسبة لإسرائيل في الأجندة السياسية، وأن القضية الفلسطينية هي «إحدى القضايا الأقل قلقاً بالنسبة لنا»، وطالب الجمهور بأن يفهم القضية الفلسطينية على أنها «مجرد قضية أخرى» وليس «القضية» الأساسية».

وحول تجميد الاستيطان والعودة إلى المفاوضات قال رئيس جهاز الأمن العام

الإسرائيلي، يوفال ديسكين، إن تجميد الاستيطان لن يأتي بالفلسطينيين إلى المفاوضات، حيث يريد الفلسطينيون، على حدّ تقييم ديسكين، بدء التفاوض من النقطة التي انتهت إليها في عهد اولمرت.

وحاول نتنياهو خلال زيارته لمصر في كانون الثاني ٢٠١٠ أن يقوم بخطوة تبدو وكأنها مبادرة لجر الفلسطينيين إلى المفاوضات، حيث اقترح أمام مبارك تجديد المفاوضات والبدء بالحديث حول موضوع الحدود، وان يحدد سقف زمني للمفاوضات يصل إلى عامين يتم خلالها نقاش كل القضايا بما فيها القدس واللاجئون[١٥]. وقد جاءت تصريحات نتنياهو في القاهرة ربما إرضاء لمصر التي تلعب دورا في أكثر من ملف على الجبهة الفلسطينية. واحتواء لأي جهد دولي أميركي أو أوروبي لإحلال السلام في الشرق الأوسط يكون على حساب إسرائيل. وقد أكد مسؤولون مصريون بعد ذلك أن نتنياهو لم يثبت جديته.

وعلى الصعيد الأمني نشر جهاز الأمن العام الإسرائيلي معطيات تشير إلى انخفاض عدد العمليات ضد إسرائيل في العام ٢٠٠٩، حيث اعتبر العام ٢٠٠٩ الأكثر هدوءا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وارجع جهاز الأمن العام في إسرائيل هدوء العام ٢٠٠٩ بالأساس إلى جهود الجيش الإسرائيلي، ولكن أيضاً لعمل قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، وحالة الردع التي خلقتها إسرائيل مع حماس في غزة[١٦].

استمرت حالة الانسداد التفاوضي السوري- الإسرائيلي غير المباشر الذي رعته تركيا خلال فترة حكومة أولمرت بسبب إصرار سورية على أهمية تجدد الوساطة التركية وعدم رغبة إسرائيل في ذلك

العلاقة مع سورية: انسداد سياسي وتموضع إقليمي

دخلت العلاقة السورية- الإسرائيلية مرحلة جديدة في العام ٢٠٠٩ بفعل تحولات إقليمية ودولية أهمها انفتاح الإقليم والدول الإقليمية على سورية بمن فيها السعودية. إضافة إلى حدوث تحولات مهمة على صعيد العلاقة السورية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد استمرت حالة الانسداد التفاوضي السوري- الإسرائيلي غير المباشر الذي رعته تركيا خلال فترة حكومة أولمرت بسبب إصرار سورية على أهمية تجدد الوساطة التركية وعدم رغبة إسرائيل في ذلك. وبسبب غياب الوسيط التركي، بادر الرئيس الكرواتي ستيفا ميسيتش إلى محاولة عقد قمة بين نتنياهو وبشار الأسد وذلك لتجديد العملية السياسية بين سورية وإسرائيل، وقد قام الرئيس الكرواتي بهذه الخطوة في أعقاب زيارته لإسرائيل في تشرين الأول ٢٠٠٩ ولقائه مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ومع نتنياهو[١٧]. وخلال لقائه مع نتنياهو أشار

إلى أن الرئيس الأسد الذي يعتبر مقربا له نقل من خلاله رسالة إلى القادة الإسرائيليين تعبر عن رغبته في تجديد المفاوضات مع إسرائيل. وبعد عودته إلى بلاده من إسرائيل بأيام زار الرئيس الأسد كرواتيا، حيث أشار إلى استعداده لتجديد المفاوضات، ولكنه أكد أن هنالك حاجة إلى طرف ثالث ليقوم بذلك لتسهيل مهمة التفاوض غير المباشر. لقد كان قدوم حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة إلى المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٩ . وعدم رضا إسرائيل عن التوجهات السياسية الخارجية للحكومة التركية من الأسباب التي أدت إلى فشل الوساطة التركية.

وخلال زيارات قام بها كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس السوري بشار الأسد إلى باريس في تشرين الثاني ٢٠٠٩، اقترح نتنياهو أن تقوم فرنسا بدور الوسيط بين سورية وإسرائيل بدل الوساطة التركية، الأمر الذي رفضه بشار الأسد في زيارة لاحقة إلى باريس أعقبت زيارة نتنياهو. وفي هذا السياق اقترح الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي على نتنياهو تنظيم مؤتمر للسلام يدعى إليه بشار الأسد، وأبو مازن، وميشيل سليمان الرئيس اللبناني بالإضافة إلى الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني. بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. لم يعترض نتنياهو على المبادرة الفرنسية، ولكنه بلا شك كان مهتماً بدور فرنسي على المسار السوري تحديداً وليس دوراً على كل المسارات، لكي لا يتحول المؤتمر إلى تجمع دولي ضاغط على إسرائيل.

التقديرات الإسرائيلية أن سورية ما زالت تتبع نهج الممانعة والذي يتضمن عدم الانجرار لأية مجابهة عسكرية مع إسرائيل

استمرت المسألة اللبنانية تلعب دوراً في توتر العلاقات السورية الإسرائيلية، وخصوصا الادعاء الإسرائيلي باستمرار سورية تزويد حزب الله بالسلاح، حيث صرحت مصادر الجيش الإسرائيلي أن سورية اتخذت قرارات إستراتيجية بتزويد حزب الله بكل أنواع السلاح التي بحوزتها (المقصود تلك الأسلحة التي تلائم حالة حزب الله العسكرية خاصة الرشاشات والقذائف والصواريخ قريبة ومتوسطة المدى)، وقال مصدر في الجيش الإسرائيلي إن تزويد سورية لحزب الله بالسلاح يتم بشكل منظم «إيران تدفع، سورية تزود وحزب الله يأخذ» على حد قول المصدر العسكري الإسرائيلي[١٨].

وصرح رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال عاموس يدلين، في محاضرة ألقاها في مركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب مستعرضاً الواقع الاستراتيجي لإسرائيل خلال العام ٢٠٠٩، أن الرئيس الأسد ليس منغمسا بطبيعته في «محور الشر»، وأضاف أن سورية دولة علمانية وبخلاف إيران، حماس وحزب الله، فإنها لا تلغي من حساباتها الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل. ومع جهة ثانية

أشار يدلين إلى أن علاقات سورية مع باقي مركبات «محور الشر» أصبحت وطيدة بطريقة لم نعهدها سابقا. وأضاف يدلين أن اتفاقا بين سورية وإسرائيل سوف يغير الخارطة الإستراتيجية في المنطقة لصالح إسرائيل، ويقلل الخطر الكامن عليها[١٩].

بقيت التقديرات العسكرية والإستراتيجية الإسرائيلية تشير إلى إتباع سورية لإستراتيجية الممانعة التي تتضمن عدم الانجرار إلى مجابهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل بسبب الخلل في موازين القوى بين الطرفين لصالح إسرائيل في معادلة الصراع في الشرق الأوسط. لا سيما في ظل الضعف السوري العسكري والتقني والاقتصادي. وغياب الشريك والحليف الدولي الفاعل في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. وبطء العودة الروسية إلى مسرح الأحداث في الشرق الأوسط. وضعف البيئة الإستراتيجية لسورية والاستنزاف الغربي لإيران بخصوص برنامجها النووي. أما المقاومة في هذا الترتيب السوري الاستراتيجي فتعكس نموذج العمل العسكري الفاعل ضد إسرائيل الذي تقوم به منظمات وحركات غير دولانية على شاكلة حزب الله وحماس والحركات الفلسطينية الأخرى. وبناء على هذا الفهم السوري للمجابهة مع إسرائيل فان قوى المقاومة المناهضة لإسرائيل لا تستطيع رفع السلاح دون الدعم المادي والمعنوي المقدم من «محور الممانعة» الذي تعد سورية جزءاً أساسيا منه.

ازدادت أهمية مصر في نظر إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩، وقد تزايدت الزيارات الإسرائيلية إلى مصر على مستوى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الدولة شمعون بيريس ووزير الدفاع إيهود باراك لاعتبارات إستراتيجية وجيو- سياسية

في المجمل يمكن القول إن إسرائيل تتبنّى مبدأ التفاوض مع سورية دون شروط مسبقة، ودون وساطة تركية بالضرورة، أما سورية فإنها مصرة على التفاوض غير المباشر ومن حيث انتهت المفاوضات غير المباشرة السابقة، مع التزام إسرائيل بالانسحاب من الجولان، ومن خلال وساطة تركية، ان الهدف السوري من الوساطة التركية هو احراج إسرائيل على مستوى علاقتها مع الطرف التركي، كما تسعى من خلال ذلك إلى تعميق علاقتها مع تركيا وذلك لمحاصرة إسرائيل سياسيا وتقليص مساحة مناورتها السياسية والعسكرية ضد سورية، أما في إسرائيل فقد بات واضحا ان القيادة العسكرية الإسرائيلية والجيش يدفعان نحو توقيع اتفاق سلام مع سورية لاهمية ذلك استراتيجيا على إسرائيل في المنطقة، اما القيادة السياسية الحالية فانها تريد مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة دون شروط مسبقة ولهدف المفاوضات.

العلاقة مع مصر: أهمية الدور المصري في أكثر من ملف

شهدت العلاقات الإسرائيلية- المصرية في العام ٢٠٠٩ تقلبات كثيرة، حيث شكلت مصر دولة مركزية خلال العام ٢٠٠٩ بالنسبة لإسرائيل، فمصر هي راعية

وثيقة المصالحة الفلسطينية، وهي بالتأكيد ستؤثر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مستقبلاً، وستؤثر على مستقبل الأوضاع في قطاع غزة، والدور المصري المركزي في قضية تبادل الأسرى، كما أن الحدود المصرية الفلسطينية في غزة تعتبر عاملا في تحديد العلاقات الإسرائيلية المصرية. لهذا ازدادت أهمية مصر في نظر إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩، وقد تزايدت الزيارات الإسرائيلية إلى مصر على مستوى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الدولة شمعون بيريس ووزير الدفاع إيهود باراك لاعتبارات إستراتيجية وجيو- سياسية، أهمها تنسيق المواقف بالنسبة للعملية السياسية وثانيها بالنسبة للأوضاع في قطاع غزة.

وقد بدأت إسرائيل تعول على مصر بالضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات، بعد إصرار الأخيرة على عدم العودة إليها قبل تجميد الاستيطان، فقد هدفت زيارة قام بها نتنياهو إلى مصر في كانون الأول ٢٠٠٩، إلى طرح مبادرة تقوم من خلالها مصر بدعوة نتنياهو وأبو مازن إلى قمة سياسية في مصر للخروج من نفق الجمود السياسي، خاصة أن التفاوض يعطي إسرائيل مساحة للتخفيف من الضغط الدولي والإقليمي عنها. غير أن الموقف المصري كان واضحا بمطالبته إسرائيل بأمور محددة لتسهيل استئناف المفاوضات أبرزها تجميد الاستيطان وخاصة في القدس.

اعتبار صواريخ حزب الله تشكل خطراً استراتيجياً على امن إسرائيل يجب محاربته

كما شكل العام ٢٠٠٩ بداية تنفيذ اتفاقية الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل، حيث تقوم مصر بتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة ٢٠ عاما قابلة للتجديد ٢٠ عاما أخرى، حيث سيسدّ الغاز الطبيعي الذي ستستورده إسرائيل من مصر حوالي ٣٦٪ من احتياجات الغاز الطبيعي في إسرائيل[٢٠].

تفهم إسرائيل أهمية الدور المصري في مكانة إسرائيل السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وفي نفس الوقت فان مصر هي لاعب مركزي واساسي في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، تحاول إسرائيل ان تكون حذرة في تصريحاتها وتقييمها للدور المصري، فهي لم تعلق على قيام مصر ببناء جدار فولاذي في حدودها مع قطاع غزة. وشهد العام ٢٠٠٩ الذكرى الثلاثين لاتفاق السلام بين البلدين، وأجريت في إسرائيل الكثير من المؤتمرات والايام الدراسية حول العلاقات بين البلدين، واجمع المتحدثون ان السلام بين البلدين هو مثال للسلام البارد، ولكن مجرد اخراج مصر من دائرة الصراع العسكري مع إسرائيل كان مكسبا استراتيجيا لإسرائيل، كما ان إسرائيل تشير برضى للجهود المصرية لمنع تهريب السلاح عبر صحراء سيناء.

العلاقة مع لبنان: سياسة الحفاظ على الردع المتبادل

ازداد التوتر مع لبنان في العام ٢٠٠٩، بسبب سقوط أربع قذائف من لبنان على إسرائيل، ورغم أن العدد هامشي، إلا انه في إسرائيل يعتبر تصعيداً، خصوصاً وانه يشكل ارتفاعاً قياساً مع العامين اللذين أعقبا الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦. ففي تعقيب له للصحافة الإسرائيلية قال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إن هناك قلقا إسرائيليا من تسليح حزب الله، ومسؤولية الحكومة اللبنانية عما يجري في الجنوب، وان إسرائيل تحاول الحفاظ على مفعولية ردعها منذ الحرب، وما يقلق إسرائيل بالذات هو تسليح حزب الله بأسلحة متطورة ما يؤدي إلى «اختلال ميزان القوى» بين الطرفين، وخصوصا التخوف الإسرائيلي أن تقوم سورية بتزويد حزب الله بصواريخ متطورة ضد الطائرات تعيق الطيران الإسرائيلي وتهدّده[٢١]. إن وجود صواريخ متطورة مضادة للطائرات بيد حزب الله يعني استراتيجيا فقدان إسرائيل لتفوقها الجوي النوعي لان سلاح الجو لعب أدواراً حاسمة في معارك إسرائيل مع جيرانها العرب.

مسلسلات تركية تزيد من حدّة التوتر بين البلدين

حاولت إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩ ان تعمق من ردعها للبنان ولحزب الله وخصوصا بعد تشكيل الحكومة اللبنانية بمشاركة حزب الله، وظهور التوافق السياسي على الساحة اللبنانية. وتتركز السياسة الإسرائيلية في اعتبار لبنان وحدة واحدة دون تفريق بين حزب الله والحكومة، وهذا من شأنه حسب وجهة النظر الإسرائيلية ان يعمق من سياسة الردع التي سادت الحدود مع لبنان بعد الحرب على لبنان ٢٠٠٦. حيث تهدد إسرائيل لبنان كدولة وليس حزب الله كتنظيم، وفي أي تصعيد قادم بين البلدين سوف تتعامل إسرائيل مع الحكومة اللبنانية كمسؤولة وليس حزب الله، وسيكون رد فعل إسرائيل بالتوافق مع هذا الاعتبار الجديد، ودفعت هذه السياسة حزب الله مرارا وتكرارا خلال العام ٢٠٠٩ ان يؤكد ان تل ابيب ستكون مستهدفة المرة القادمة أيضاً كرد على السياسة الجديدة وايضا للحفاظ على الردع المتبادل بين الطرفين.

العلاقة مع الأردن: علاقات متوترة بعيدًا عن الأضواء

تراجع مستوى العلاقة مع الأردن في عام ٢٠٠٩ بعد تدشين حكومة نتنياهو صاحبة الأقطاب والأطروحات اليمينية الضارة بالمصالح الأردنية. فبعض مكونات هذه الحكومة ما زال يؤمن بتهجير الفلسطينيين إلى الأردن ما يعني استهداف النسيج

الوطني الأردني . إضافة إلى عدم احترام إسرائيل لعروبة وإسلامية القدس التي تتولى الأردن رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية فيها . وقد ساهمت الممارسات الإسرائيلية في القدس خلال العام ٢٠٠٩ في تعميق التوتر بين البلدين، حيث لم يلتق نتنياهو مع الملك عبد الله الثاني لقاءً جدياً للتباحث في الشؤون الثنائية او الاقليمية، ويمكن القول إن انقطاعاً يسود العلاقات بين البلدين وزعيمي البلدين .

وفي مقابلة أجراها الملك الأردني عبد الله الثاني مع صحيفة «هآرتس» لمناسبة مرور ١٥ عاماً على توقيع اتفاق السلام بين البلدين، أشار إلى أن العلاقات بين البلدين باردة جدا بعد الحرب على غزة وبسبب عدم تقدم العملية السلمية، وأيضا بسبب عدم تطبيق الكثير من البنود والاتفاقيات الفرعية التي وقعت بعد اتفاق السلام بين البلدين . وقال الملك الأردني ان القدس الشرقية هي ارض محتلة، وانه يعارض بناء جدار يفصل بين جزئي المدينة، وانه متخوف من سياسة حكومة نتنياهو . وأضاف انه تقريبا لا يوجد تبادل تجاري بين البلدين[٢٢] .

تباين المواقف تجاه قرب إيران من إنتاج قنبلة نووية :إسرائيل تتمسك بتقييم أن إيران قريبة من إنتاج قنبلة نووية، بينما تتخبط أجهزة الاستخبارات الأميركية حول ذلك

وقد سادت ولا تزال حالة من القطيعة التامة بين الملك الأردني وبين نتنياهو خلال العام ٢٠٠٩ . وما يميز القطيعة بين البلدين أنها غير ظاهرة للعيان، ففي الوقت الذي ظهرت فيه الأزمة الإسرائيلية التركية على السطح، فان الأزمة الأردنية الإسرائيلية غير ظاهرة على الرغم من أنها أكثر حدة مقارنة مع الأزمة التركية، كما تقول مصادر دبلوماسية إسرائيلية[٢٣] . ويدل على حالة القطيعة أن نتنياهو زار عمان مرة واحدة في أيار ٢٠٠٩، قبل سفره لواشنطن، مقابل ثلاث زيارات قام بها لمصر، غير زيارتين قام بهما رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان إلى إسرائيل، كما أن الأردن قاطع بشكل كامل وزير الخارجية ليبرمان، حتى أن مدير عام وزارة الخارجية يوسي غال لم يلتق نظيره الأردني بتاتا، وتتم الاتصالات كالعادة من خلال سفيري البلدين . وقام مستشار نتنياهو السياسي عوزي أراد بزيارة عمان مرتين فقط، كان آخرها في أيلول ٢٠٠٩، وحاول خلالها تنظيم لقاء بين الملك عبد الله ونتنياهو إلا انه فشل وحصل لقاء سريع بينهما استمر خمس دقائق في أروقة الأمم المتحدة في أيلول . وكان الملك عبد الله الثاني أبدى خلال لقاء مع صحيفة التايمز اللندنية في أيار ٢٠٠٩ تحفظه من نتنياهو عندما قال «كانت لي ثلاثة شهور كملك في الفترة المقابلة لنتنياهو في العام ١٩٩٩، وقد كانت أقل ثلاثة شهور راحة في سنوات حكمي» . لا شك ان موقف نتنياهو من الدولة الفلسطينية في الماضي وشروطه التعجيزية لاقامتها في الحاضر (بعد خطاب بار ايلان) زادت من مخاوف الاردن من نية إسرائيل عدم التقدم إلى

تسوية سياسية مع الفلسطينيين، الأمر الذي لا يتفق مع الرؤية الاستراتيجية للاردن في حل للصراع واقامة الدولة الفلسطينية. إسرائيل من جهتها تريد تعميق التعاون الاستراتيجي والسياسي مع الاردن، الا ان موقف الحكومة واطراف فيها من التسوية يجعل هذا التعاون في حدّه الأدنى.

العلاقة مع الولايات المتحدة: توتر ضمن سقف التحالف الإستراتيجي

تحددت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة من خلال حدثين اساسيين، تشكيل حكومة يمينية جديدة يقابله ادارة اميركية جديدة برئاسة باراك اوباما. برزت نقاط خلافية بين الإدارة الأميركية الديمقراطية الجديدة والحكومة الإسرائيلية اليمينية المحافظة بقيادة بنيامين نتنياهو. خاصة في موضوعين رئيسين: أولهما متصل بمستقبل عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما يرتبط بذلك من إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة والمتواصلة جغرافياً، وإشكالية التفاوض حول المستوطنات الإسرائيلية الجاثمة على رؤوس الجبال في الضفة الغربية. وثاني هذه المواضيع متعلق بإيران وبرنامجها النووي. وطرق التعامل معها. ففي خطاب القاهرة. أعلن الرئيس أوباما أن الاستيطان غير شرعي. ويعيق عملية السلام وبناء الدولة الفلسطينية القوية والقادرة على لعب أدوار إقليمية تفضي إلى الاستقرار والأمن. وخلال زيارته لألمانيا شدد أوباما على أهمية تقيد إسرائيل بوقف البناء في المستوطنات. حتى إن كان هذا البناء لأغراض النمو والتكاثر الطبيعي. وقال بالحرف الواحد: «إن أميركا لا تستطيع أن تترك الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم في مهمة صناعة السلام بل عليها. التحرك في اتجاه تذليل عقبات تحقيق هذا الهدف الأميركي».

تباين المواقف تجاه قرب إيران من إنتاج قنبلة نووية :إسرائيل تتمسك بتقييم أن إيران قريبة من إنتاج قنبلة نووية، بينما تتخبط أجهزة الاستخبارات الأميركية حول ذلك

وشكل الموضوع الفلسطيني أحد متغيرات العلاقة الأميركية الإسرائيلية، وخصوصا بالنسبة لموضوع الاستيطان عموماً والاستيطان في القدس، خصوصاً أن الولايات المتحدة تدرك أن التقدم على صعيد الملفات الإشكالية الأخرى في الشرق الأوسط مرتبط بمدى التقدم على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. فقد اعترضت الولايات المتحدة على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو في القدس في تشرين الثاني، وبناء ٦٩٢ وحدة سكنية لليهود في شرقي القدس تم الإعلان عنها في كانون الأول ٢٠٠٩، كما أعلن نتنياهو أن القدس لن تكون ضمن عملية تجميد الاستيطان. وقد قامت الولايات المتحدة بعدة خطوات لتخفيف حدة التوتر مع

إسرائيل، ومنها تليين موقفها، حيث صرح نتنياهو «أن موضوع المستوطنات قد حل بيننا وبين الأميركان»[٢٤] ربما عبر الموافقة الأميركية الصريحة على خطة نتنياهو لتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية لكن خارج القدس لمدة عشرة شهور.

لم يأخذ نتنياهو وقتاً طويلاً للرد على أفكار أوباما المقلقة له شخصياً ولمستقبل الدولة اليهودية. من خلال خطابه في جامعة بار ايلان حيث أظهر تقبلاً لفكرة الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح والإشراف الدولي المباشر لضمان عدم تحول هذه الدولة إلى كيان معاد لإسرائيل في المستقبل. وعدم إقامتها علاقات دبلوماسية مع دول تعد معادية لإسرائيل. لكن بالمقابل رفض نتنياهو فكرة تجميد البناء في مستوطنات الضفة الغربية على اعتبار أن أمنها جزء أصيل من دولة إسرائيل.

وقد ظهر الخلاف بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل حول تقدم البرنامج النووي الإيراني، فإسرائيل تتمسك بتقييم أن إيران قريبة من إنتاج قنبلة نووية، بينما تتخبط أجهزة الاستخبارات الأميركية حول ذلك، فقد أعلنت خلال العام ٢٠٠٩ أن إيران بعيدة عن إنتاج سلاح نووي بسبب أخطاء تقنية يمر بها البرنامج، إلا أن المخابرات الأميركية عادت وقالت إن إيران يمكنها إنتاج قنبلة نووية خلال عامين، وتطالب إسرائيل الولايات المتحدة بموقف أكثر حزماً وبتكثيف العقوبات على إيران، حيث تتفق كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في المرحلة الراهنة أن عقوبات جدية على إيران من شأنها إعاقة المشروع النووي الإيراني وخصوصا فرض عقوبات في مجال الطاقة [٢٥].

وفي هذا السياق صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية مايكل مولين أن وجود سلاح نووي مع إيران هو تهديد وجودي لإسرائيل، وأشار إلى أنه يفضل حل مسألة الملف النووي الإيراني من خلال العمل الدبلوماسي، ولكنه المح بأنه في حالة فشل هذا الحل، فان الولايات المتحدة قد تلجأ إلى القوة العسكرية. وكان مولين التقى مع رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية غابي اشكنازي عدة مرات خلال العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان آخرها اللقاء الذي جمعهما في تشرين الأول ٢٠٠٩، وتأتي هذه اللقاءات كجزء من لقاءات عديدة بين وفود عسكرية إسرائيلية وأميركية في بلدي الطرفين للتنسيق حول العلاقات الإستراتيجية عموما والملف الإيراني خصوصا[٢٦]. ربما يهدف هذا الموقف الأميركي المعلن من قبل المؤسسة العسكرية الأميركية إلى طمأنة إسرائيل نفسياً في مواجهة الخطر الإيراني. ومن أجل إقناع إسرائيل بتبني سياسة تفاوضية مع الفلسطينيين فيها قدر لا بأس به من الجدية والاستمرارية، من أجل تسهيل مهمة أميركا في معالجة القضايا الأخرى في الشرق الأوسط.

بالنسبة لإسرائيل فان الموضوع الإيراني مسألة حاسمة في علاقتها مع الولايات المتحدة، بمعنى أن إسرائيل تعول على دور أميركي فاعل ومباشر في مساعدة إسرائيل في حال انطلقت العمليات العسكرية ضد إيران . كما تعول عليها في متابعة الملف النووي الإيراني في المحافل الدولية. فمن جهة تعهدت إسرائيل للإدارة الأميركية الجديدة بعدم القيام بأية خطوة انفرادية ضد إيران، ومن جهة ثانية يشير خبراء إسرائيليون إلى أن فرص ضربة عسكرية إسرائيلية على إيران بدأت تضيق، لا بل أن حربا كهذه سوف تستمر في حالة اندلاعها إلى سنوات، الأمر الذي يجعل إسرائيل مترددة في اتخاذ خطوة كهذه، وفي نفس الوقت يزيد من تبعيتها في هذا الملف للجانب الأميركي[٢٧]. وتخشى إسرائيل أيضاً أن عدم قدرة أميركا على حل الملف الإيراني في المرحلة الحالية سوف يؤدي بها إلى الاستسلام للطلب الإيراني بان تقوم الأخيرة بتخصيب اليورانيوم في أراضيها وإطلاق العنان لطموحاتها النووية العسكرية وغير التقليدية[٢٨]. خلاصة الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بدور أميركا في معالجة الملف النووي الإيراني أن إسرائيل ماضية بتزويد الإدارة الأميركية برؤى ومعطيات مرتبطة بإيران لإقناعها أن إيران لن تستجيب للمجتمع الدولي إلا في حال ممارسة ضغط أقوى عليها، إما من خلال عقوبات قاسية أو عبر عمل عسكري منظم.

٥٦٪ من يهود أميركا يؤيدون عملية عسكرية أميركية ضد إيران بهدف منعها من الوصول إلى السلاح النووي، مقابل ٣٦٪ يعارضون ذلك

تأثير اللوبي اليهودي في العلاقة الأميركية- الإسرائيلية

شكلت إقامة اللوبي اليهودي اليساري في أميركا «جي- ستريت» كجسم مقابل لمنظمة «ايباك» القوية والتي تتبنى مواقف يمينية فيما يتعلق بالعملية السياسية في الشرق الأوسط حدثاً مهماً في المجموعة اليهودية الأميركية، حيث عقدت المنظمة مؤتمرها الأول في تشرين الأول ٢٠٠٩ بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ مشارك. كما دعم المؤتمر حوالي ١٤٨ عضو كونغرس أميركي، وقد أكد مدير المنظمة اليهودية الجديدة جيرمي بن عامي أن هدف المنظمة بسيط وهو دعم حل «دولتين لشعبين على أساس حدود ١٩٦٧، وإمكانية تبادل مناطق، بدل الكتل الاستيطانية المتاخمة للحدود»[٢٩]. وفي هذا السياق قاطعت إسرائيل الرسمية وسفيرها في أميركا مايكل اورن أعمال المؤتمر، وعندما سأل احد الصحافيين بن عامي عن هذه المقاطعة أجاب «ارتكب السفير خطأ جديا، نحن جزء من اليهود وكنت أود أن يشارك في المؤتمر حتى لو أعلن عدم موافقته». وبعد المؤتمر قام أعضاء المنظمة بعقد ٢٠٠ لقاء في الكونغرس وذلك بهدف نقل رسالة أن اليهود في أميركا لديهم أكثر من صوت، حيث تؤيد المنظمة

الجديدة عدم تجاهل تقرير «غولدستون» وحل الأزمة الإيرانية عن طريق الحوار، وهي مواقف تعارضها طبعا منظمة «ايباك» والتي تعارض أيضاً صورة الحل التي تعرضها «جي ستريت». واعتبرت منظمة المؤتمر أن إسرائيل لم تقاطع المؤتمر، بل الذي قاطعه هو نتنياهو، حيث بعث رئيس الدولة مباركة للمؤتمر كما شارك فيه أعضاء كنيست . تأثير الجي ستريت ما زال محدودا في السياسة الداخلية الأميركية بسبب حداثة التجربة وقدم تجربة منافسه التقليدي في أوساط اليهودي المتمثل في الايباك.

تبين من نتائج الاستطلاع السنوي ٢٠٠٩ الذي يفحص مواقف اليهود في أميركا أن ٥٦٪ من يهود أميركا يؤيدون عملية عسكرية أميركية ضد إيران بهدف منعها من الوصول إلى السلاح النووي، مقابل ٣٦٪ يعارضون ذلك، وهذا يدل على ارتفاع ١٤٪ في نسبة المؤيدين لضربة أميركية مقارنة مع استطلاع السنة الماضية، أما بالنسبة لهجوم إسرائيلي على إيران، فان ٦٦٪ من يهود أميركا يؤيدون ذلك، إلا أن ٤٩٪ منهم يؤيدون سياسة الرئيس اوباما في الوقت الحاضر تجاه إيران، مقابل ٣٥٪ يعارضون سياسته و١٥٪ لا يزالون مترددين في اتخاذ موقف. نستنج من ذلك أن يهود أميركا كانوا وما زالوا قوة مؤثرة داعمة لتوجهات صقورية أميركية ضد إيران . ومن المتوقع أن يكون للمنظمات اليهودية دور في تجنيد الخطوات الأميركية لتحفيز عمل ما ضد إيران في المستقبل عبر حلفائها وأصدقائها في العالم.

رغم ما شابها من توترات حول موضوع الاستيطان، العلاقة الإسرائيلية الأميركية علاقة إستراتيجية متينة ولا يتوقع أن تشهد تغييرا جديا

يعتقد ٥٨٪ من يهود أميركا أن على إسرائيل أن لا تقدم تسويات في موضوع مكانة القدس حتى في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين. ٧٥٪ يؤيدون الرأي القائل إن «الفلسطينيين يريدون إبادة إسرائيل وليس تحرير الأراضي» وذلك مقابل ١٩٪ يعارضون هذا الادعاء. ٥١٪ من يهود أميركا يعارضون مطالبة إدارة اوباما بتجميد كل أنواع البناء الاستيطاني مقابل ٤١٪ يؤيدون ذلك، ومع ذلك فان ٥٢٪ يعتقدون انه في إطار الحل النهائي على إسرائيل أن تفكك قسما من المستوطنات في الضفة، بينما يعتقد ٨٪ أن عليها تفكيك كل المستوطنات، بينما يعتقد ٣٧٪ أن على إسرائيل أن لا تفكك أية مستوطنة. هذه الأرقام مفيدة من المنظور الأميركي الانتخابي والتفاعلي مع السياسة الخارجية، حيث تستطلع الإدارة الأميركية عبر هذه الأرقام والنسب قراءة التوجهات العامة ليهود أميركا على اعتبار أنهم صوت انتخابي قوي في أميركا وجزء لا بأس به منهم مؤيد للحزب الديمقراطي الحاكم الذي يقوده اوباما.

العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة

وعلى مستوى العلاقات الإستراتيجية، قامت إسرائيل وأميركا بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة واسعة تحاكي هجوماً إيرانياً على إسرائيل، كما استمرت السياسة الأميركية بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل أمام دول المنطقة، حيث كان العام ٢٠٠٩ انطلاقة للصفقة الإستراتجية الأكبر في تاريخ العلاقات الإسرائيلية الأميركية، صفقة تزويد إسرائيل بطائرات «اف ٣٥» المتقدمة، والتي يصل حجمها إلى مليارات الدولارات، وما يزال الموقف الإسرائيلي يعيق توقيع الصفقة حيث تطالب إسرائيل بإعطائها الإمكانية بإدخال أجهزة إسرائيلية على الطائرة الأمر الذي تعارضه الشركة المنتجة، ويصل سعر الطائرة الواحدة بين ٨٠ إلى ١٣٠ مليون دولار، حيث ستشتري إسرائيل في المرحلة الأولى ٢٥ طائرة من عدد ٧٥ طائرة تخطط إسرائيل لشرائها، وقد صرح قائد سلاح الجو الإسرائيلي أن حصول إسرائيل على هذه الطائرات سوف يعزز الردع الإسرائيلي [٣٠].

الدعاوى بحق القادة الإسرائيليين في دول أوروبية تهدد بتوتير مستمر للعلاقات الدبلوماسية

وقد شكلت مسألة تزويد أميركا للدول العربية بأسلحة حديثة وخصوصا مصر، السعودية، الأردن والإمارات العربية المتحدة مسألة مهمة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، حيث تحاول إسرائيل منع هذه الصفقات أو تحديدها بأسلحة اقل تطوراً. وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع الأميركية صرحت بان صفقات السلاح لن تهدد التوازن العسكري في المنطقة إلا أن إسرائيل تحاول تحديد هذه الصفقات من حيث نوعيتها بالأساس. وتشير التقارير إلى أن هذه الصفقات جاءت كجزء من سياسة الرئيس اوباما تعزيز قوة التيار المعتدل في الشرق الأوسط، إلا إن النقد الإسرائيلي يتمحور حول انه منذ دخول اوباما لم تتم عقد صفقات بهذا الحجم بين إسرائيل وأميركا [٣١].

ويظهر من صفقات الأسلحة أن الحصة الأكبر ذهبت إلى مصر بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، حيث شملت صفقات الأسلحة تزويد مصر أربع بطاريات من الصواريخ ضد السفن من نوع «هرفون ٢»، وهي صواريخ متقدمة جدا وبمقدورها التغلب على تكنولوجيا التشويش والحروب الالكترونية. كما شملت صفقات الأسلحة تطوير سلاح الجو المصري حيث تم بيع مصر ٤٥٠ صاروخا متقدما ضد الدبابات من نوع «هالفيير»، كما شملت الصفقات بيع ٢٤ طائرة «اف ١٦» و١٤٥ محركا جديدا لطائرات «اف ١٦»، كما تخطط الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية تسلّح مع مصر بقيمة مليار و٢٩٠ مليون دولار لشراء أربع سفن حربية متطورة. أما بالنسبة للسعودية

فقد وصلت تكاليف صفقات التسلح إلى ١٧٧ مليون دولار وشملت بيع صواريخ متقدمة ضد الدبابات، ووصلت صفقة الأسلحة مع الأردن إلى ٢٢٠ مليون دولار حيث شملت بيعها صواريخ متقدمة مضادة للدبابات وهنالك مخطط لصفقة جديدة بقيمة ٣٨٨ مليون دولار لتطوير الدبابات الأردنية ، كما وقعت أميركا مع الأردن في العام ٢٠٠٩ على صفقة لتزويد الأردن بثمانين منصة إطلاق صواريخ متقدمة. ومع الإمارات تم تزويدها بطائرات «اف ١٦» و٤٠٠ قنبلة تخترق التحصينات العسكرية، ووصلت قيمة الصفقات إلى ٢٩٠ مليون دولار، والتخوف الإسرائيلي من تسليح الإمارات هو وصول هذه القنابل إلى دول عربية أخرى[٣٢] .

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأميركية إلى حوالي ١٠,٦٥٧,٦ مليون دولار ما بين كانون الثاني إلى تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩، وهو يشكل ارتفاعا طفيفا مقارنة مع نفس الفترة في العام٢٠٠٨ والتي وصلت إلى ١٠,٦٣٥,٥ مليون دولار. أما بالنسبة للواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فقد وصلت خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من العام ٢٠٠٩ إلى ٤,٨٣٨,٤ مليون دولار يشكل تراجعا في حجم الواردات مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٦,٥٩٨,٥ مليون دولار[٣٣] .

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: انكسار معادلة التطور الثابت للعلاقات

شهد العام ٢٠٠٩ تراجعا في العلاقات الإسرائيلية مع دول الاتحاد الاوروبي، وذلك بعد فترة اربع سنوات تطورت فيها هذه العلاقة ووصلت ذروتها في العام ٢٠٠٨ .[٣٤] حيث أثرت الحرب الإسرائيلية على غزة سلباً، وعلى الرغم من ان الموقف الاوروبي من الحرب تصاعد تدريجياً نحو نقد العملية العسكرية الإسرائيلية، خصوصا قتل المدنيين، والنابع أيضاً من تصاعد الاحتجاج داخل المجتمعات الاوروبية على الحرب، كما تراجعت هذه العلاقات بسبب تماهي المطلب الاوروبي مع المطلب الاميركي بتجميد الاستيطان، وتشكيل حكومة يمينية غير معنية كثيراً بالتقدم في المسيرة السياسية.

وعلى مستوى دول الاتحاد الأوروبي فقد طالبت كل من فرنسا وبريطانيا إسرائيل بالتحقيق في نتائج تقرير «غولدستون»، وبسبب عدم تصويت فرنسا ضد التقرير. قرر نتنياهو منع وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير من زيارة قطاع غزة في تشرين

الأول ٢٠٠٩، ورفض نتنياهو لقاءه، وكان كوشنير يريد الدخول إلى غزة للمشاركة في احتفالية البدء في ترميم مستشفى القدس الذي دمر خلال الحرب على غزة.

وأدى موضوع الملاحقات القضائية في بريطانيا عام ٢٠٠٩ لبعض المسؤولين الإسرائيليين إلى تعميق الخلاف بين الدولتين، فعلى الرغم من تصريح الحكومة البريطانية بان أوامر الاعتقال بحق ساسة وعسكريين إسرائيليين (كان آخرها إصدار مذكرة اعتقال ضد وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيفي ليفني) لا تمثل الحكومة البريطانية، إلا أن وزارة الخارجية الإسرائيلية قالت إن ذلك سوف يؤثر على العلاقات بين البلدين، إذا لم تبادر الحكومة البريطانية لإجراء تعديلات قضائية توقف هذا الأمر.

وقد تكرر مشهد الدعاوى القضائية ضد ساسة وعسكريين إسرائيليين في اسبانيا، حيث طالبت محكمة اسبانية باعتقال بنيامين بن اليعازر الذي شغل منصب وزير الدفاع خلال عملية السور الواقي في الضفة الغربية ٢٠٠٢، ما أدى بنتنياهو إلى التوجه إلى رئيس الوزراء الايطالي برلسكوني. وطالبه بان تبقى قيادة قوات «اليونيفل» في جنوب لبنان ايطالية، وليس اسبانية كما كان مزمعاً أن يكون، وقد ساهم هذا التوجه في اهانة الحكومة الاسبانية وخلق أزمة دبلوماسية حادة مع اسبانيا، التي جاء دورها في قيادة قوات اليونيفل، خصوصاً. وان رئيس الوزراء الاسباني «خوسيه لويس سباترو» زار إسرائيل منتصف شهر تشرين الأول والتقى مع نتنياهو ووعده بعدم محاكمة ضباط إسرائيليين في إسبانيا. وقد أخذت الأزمة مع إسبانيا أبعادا جديدة بعد تسلمها رئاسة الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الثاني ٢٠١٠. وقد انعكس الخلاف أيضاً داخل إسرائيل، حيث تطالب وزارة الخارجية الإسرائيلية بعدم التدخل في هذا الشأن. بينما يطالب الجيش الإسرائيلي بالعمل الجاد لتمديد ولاية الجنرال الايطالي (كلوديو غريتسيانو) بنصف سنة على الأقل. وأدت هذه الأزمة الدبلوماسية إلى إلغاء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك إلى اسبانيا التي كان من المفروض أن تكون في تشرين الثاني ٢٠٠٩ خوفاً من أية ملاحقات قضائية ضد قادة عسكريين إسرائيليين على الأراضي الاسبانية[٣٥].

قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي برئاسة السويد في ٨ كانون الأول ٢٠٠٩ اعتبار القدس عاصمة لدولتين يثير استياء إسرائيل ويشكل بؤرة توتر خاصة مع السويد

وفي مقال في صحيفة هآرتس، في أعقاب إصدار مذكرة اعتقال في بريطانيا ضد وزيرة الخارجية السابقة تسيفي ليفني، اعتبر سفير إسرائيل في ألمانيا شمعون شطاين أن هناك أزمة في العلاقة بين الاتحاد وإسرائيل، حيث يقول «أن جذور المشكلة تعود إلى اختلافات أساسية في الرأي بيننا وبين الاتحاد الأوروبي، حول جوهر حل

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسياستنا أمام الفلسطينيين، البيان الختامي لمجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول ٢٠٠٩ حول العملية السلمية في الشرق الأوسط، والنقد الشديد الذي وجهته وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي الجديد، كاترين اوشتون، هي فقط الأمثلة الأخيرة للفجوة العميقة القائمة منذ سنوات بيننا وبين أوروبا»[٣٦]. ويضيف شطاين فيقول «إن إحدى النتائج المرافقة للنقد الأوروبي هو بداية نقاش مكشوف في صفوف أجزاء من النخب الأوروبية حول الجوهر الديمقراطي لإسرائيل، والأخطر من ذلك، نقاش حول مدى شرعيتها كدولة يهودية».

اقتصاديا تراجع في حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي

ويضيف السفير شطاين، أن تقدم العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل يؤثر على العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، حيث يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسية العقاب والجزاء في تعامله مع إسرائيل، فإذا حدث تقدم في التسوية السياسية تكافئ أوروبا إسرائيل بتعميق علاقتها مع الاتحاد، وإذا حدث تراجع في التسوية فان الاتحاد يعاقب إسرائيل من خلال تقليل مستوى العلاقات بين الطرفين، وهذه السياسية تقلل الثقة المتبادلة بين الطرفين، على حدّ قول السفير الإسرائيلي في ألمانيا. وابدى الاتحاد الأوروبي اهتماما بقضية القدس، وخصوصا بعد تولي السويد رئاسة الاتحاد الأوروبي، حيث اتهمته إسرائيل بمحاولة «خطف سياسي» هدفه تغيير مكانة القدس، وجاء ذلك بعد أن صرحت ممثلة السويد في الاتحاد الأوروبي أن القدس هي عاصمة فلسطين وإسرائيل. وقد تجندت السفارات الإسرائيلية في دول الاتحاد الأوروبي لإفشال مبادرة سويدية لتغيير مكانة القدس في الاتحاد الأوروبي والتعامل معها كعاصمة للدولتين. وفي وزارة الخارجية الإسرائيلية تمت دعوة سفراء دول الاتحاد الأوروبي ألـ ٢٧، وتم توبيخهم على المحاولات لتغيير مكانة القدس بادعاء أن هذا الموقف يحدد مسبقا نتائج عملية السلام. إلا أن بعض السفراء أكدوا أن المبادرة لا تزال مبادرة غير رسمية، وهي مبادرة داخلية على الرغم من وجود ضغوطات داخل الاتحاد لتحويلها إلى سياسة رسمية للاتحاد[٣٧].

توقع استمرار التوتر بين إسرائيل وتركيا

كما هاجمت «كاترين اشتون» المسؤولة الجديدة للسياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي إسرائيل خلال خطابها الافتتاحي حيث انتقدت الاحتلال الإسرائيلي مستعملة كلمة «احتلال»، وأضافت انه بالنسبة للاتحاد الأوروبي فان شرق القدس كالضفة الغربية تعتبر ارضاً محتلة، وطالبت إسرائيل بفك الحصار عن قطاع غزة، وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يعارض الجدار الفاصل وهدم البيوت وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم في

شرق القدس، واعتبرت القرار الإسرائيلي بتجميد الاستيطان «كخطوة أولى» فقط، بينما اعتبرها وزراء خارجية أوروبا «خطوة ايجابية». وقد اعتبرت إسرائيل هذا الخطاب تصعيدا في علاقات الاتحاد مع إسرائيل لان الحديث ليس عن الرئيسة السويدية للاتحاد، التي تطالب بسياسة وقرارات تدين إسرائيل، بل عن سياسية مهمة في أوروبا [٣٨].

أما على مستوى العلاقات التجارية، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً على مستوى الصادرات والواردات. فقد وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر كانون الثاني-تشرين الثاني ٢٠٠٩ إلى ٩,٢٩٢,٥ مليون دولار مقارنة مع ١٢,٧٧٩,٠ خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٨. أما حجم الواردات الإسرائيلية فقد وصل في هذه الفترة في العام ٢٠٠٩ إلى ١٤,٠١٠,٤ مليون دولار مقارنة مع ١٧,٣٨٥,٢ مليون دولار في نفس الفترة في العام ٢٠٠٨ [٣٩]. هذا التراجع في حجم التجارة مرتبط بالأزمة المالية العالمية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية في الأسواق الأوروبية خاصة بعد حرب إسرائيل على غزة في عام ٢٠٠٩. وتوسع تجارة إسرائيل مع لاعبين جدد في آسيا خاصة اليابان والصين والهند.

مسلسلات تركية

تزيد من حدّة التوتر

العلاقة مع تركيا: تأزم لا ينتهي

شكل العام ٢٠٠٩ تراجعاً كبيراً في العلاقات التركية الإسرائيلية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، لا سيما بعد الحرب على غزة، ويبدو أن التراجع قد بدأ فعلياً مع صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى سدة الحكم في تركيا مع بداية القرن الحالي. وفي ظل انفتاح تركيا على جيرانها العرب خاصة سورية. ويظهر أن تركيا في سياستها الخارجية تأثرت بشكل كبير بمبدأ وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو المعروف بنظرية العمق الاستراتيجي **Strategic In-depth** والذي يعني تصفير المشاكل مع الجيران[٤٠].

وصلت العلاقة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل ذروة تدهورها في إعلان تركيا عن إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات المشتركة في تشرين الثاني ٢٠٠٩، وقد شكلت هذه الخطوة التركية صدمة كبيرة للساسة في إسرائيل الذين اعتقدوا أن السياسة التركية بعد الحرب على غزة ستكون مؤقتة وعابرة، وان التوتر سيزول أمام المصلحة الإستراتيجية العسكرية للبلدين، فجاء إلغاء التدريبات التي كانت تجري كل عام بمشاركة أعضاء في حلف الناتو. ومنهم الولايات المتحدة الأميركية. لتشكل تدهوراً غير مسبوق في العلاقة بين البلدين.

وحاولت الحكومة الإسرائيلية مراراً وتكراراً التقليل من عمق الأزمة ، إلا أن تركيا كانت دائما تصعد في تصريحاتها ضد ارتكاب إسرائيل جرائم حرب خلال الحرب على غزة، فمثلاً حاول وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك تخفيف حدة التوتر بقوله «تركيا هي دولة مهمة ومركزية في منطقتنا، لإسرائيل علاقات إستراتيجية معها منذ عشرات السنوات، وعلى الرغم من المد والجزء في علاقاتنا، العلاقات بين البلدين مهمة لنا وللأتراك، لهذا فالعلاقات بين البلدين لن تتضرر» [٤١]. وزاد من حدة التوتر بين البلدين تصريح اردوغان بأنه مستعد لمقابلة عمر البشير رئيس السودان، إلا انه غير مستعد لمقابلة رئيس الحكومة الإسرائيلي نتنياهو، مما حدا بنتنياهو إلى التصريح بان «تركيا لا يمكن أن تكون وسيطا بين إسرائيل وسورية» [٤٢].

ومما زاد من حدة التوتر بث فيلم تركي في القناة التركية الحكومية حول الحرب على غزة، حيث يظهر فيه جنود إسرائيليون يطلقون النار على أطفال فلسطينيين، ووصفت إسرائيل هذا الفيلم باللاسامية وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيانا جاء فيه «هذا الفيلم الذي لا يوجد بينه وبين الواقع أية صلة ولو سطحية، يستعرض جنود الجيش الإسرائيلي كقاتلي أطفال، لا يمكن أن تعرض حتى في تلفزيونات الدول المعادية، وطبعا ليس في دولة نقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة» [٤٣].

ولم تكد تهدأ أزمة هذا الفيلم حتى تفجرت أزمة أخرى فجرها مسلسل جديد هو مسلسل «وادي الذئاب» الذي رأت فيه إسرائيل مسلسلا لاساميا ومعاديا ، إلا أن الأمر كاد هذه المرة أن يفجّر العلاقات بين البلدين، بعد أن قام نائب رئيس الخارجية الإسرائيلي داني ايالون في ١١ كانون الثاني ٢٠١٠ باستدعاء السفير التركي إلى مقر وزارة الخارجية للتعبير عن استهجانه من بث المسلسل التركي. وفي حادثة تعد نادرة في العرف الدبلوماسي قام ايالون باجلاس السفير التركي على كرسي منخفض، ولفت نظر الصحافيين إلى ذلك، ما آثار غضبا تركيا شديدا خاصة بعد أن تم التقاط ايالون وهو يشرح ذلك من قبل ميكروفونات الصحافة[٤٤]، وفي إعقاب هذه الحادثة أمهلت أنقرة تل أبيب يومين للاعتذار علنيا، وإلا قامت بسحب سفيرها من تل أبيب. واستجابت إسرائيل لطلب أنقرة ونشرت رسالة اعتذار علنية عبرت عن أسفها لما حدث .

في يوم دراسي عقده مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في شهر آذار ٢٠٠٩، تمت مناقشة العلاقات التركية الإسرائيلية وتقييمها على خلفية التطورات الأخيرة، تحدث الجنرال عاموس غلعاد، رئيس القسم السياسي- الأمني في وزارة

الخارجية الإسرائيلية تحدث عن الأهمية الإستراتيجية التي توليها إسرائيل للعلاقات مع تركيا، وأشار انه بين البلدين هنالك علاقات ممتازة في الجانب الأمني، ناتجة عن مصالح مشتركة. وأكد أن تركيا ليس فقط معنية بشراء معدات من إسرائيل، وإنما تطوير قدراتها الذاتية بمساعدة إسرائيلية، وأشار غلعاد انه بالنسبة لإسرائيل ليس هنالك بديل عن التحالف الاستراتيجي مع تركيا، وفي اعتقاده هنالك مصلحة إسرائيلية بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وفي نفس اليوم الدراسي أشار السفير التركي «ناميق تان» إلى أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل ليس مهمة للطرفين فقط، بل لها أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقال: إن بين الدولتين علاقات إستراتيجية توليها تركيا أهمية كبيرة. ووضح أن عمق العلاقات بين الطرفين يسمح لتركيا بالتحدث بصراحة مع إسرائيل، وان النقد التركي لإسرائيل حتى لو كان لاذعاً فهو نابع من كون تركيا دولة ديمقراطية، وأشار انه لا يوجد أي مشروع بين الدولتين تم إلغاؤه وان إسرائيل لن تجد شريكاً مهماً في المنطقة مثل تركيا.

تراجع في السياحة الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة ٤٢٪

مدير عام وزارة البنى التحتية الإسرائيلية شدد على أهمية تركيا كمعبر لتزويد إسرائيل بالبترول والغاز، وأكد انه خلال الأزمة الأخيرة مع تركيا على خلفية الحرب على غزة لم تتأثر عملية تزويد الطاقة لإسرائيل عبر تركيا، وهذا مؤشر للامتيازات التي تستفيد منها إسرائيل في علاقتها. وتحدث عن توقيع اتفاق مبادئ يتم من خلاله بناء ممر طاقة بين البلدين سيشمل كل أنواع الطاقة: غاز، نفط، مياه، كهرباء، بحيث تكون الفائدة متبادلة.

في مقال نشره «نحيق نافوت»، نائب رئيس الموساد السابق، يوضح أن المثلث الذي شكلته إسرائيل في الشرق الأوسط في العام ١٩٥٨ لخرق المقاطعة العربية، والذي شكلت أضلاعه كل من إسرائيل، تركيا وإيران، استبدل بمثلث جديد يتشكل في العام ٢٠٠٩، وهو مثلث تركيا، إيران وسورية. حيث أن الزيارات المتبادلة للرؤساء الثلاثة في العام ٢٠٠٩ تشكل تحولاً مهماً في الشرق الأوسط. وعلى إسرائيل أن تحسب له حساب في المرحلة القادمة في المنظورين الاستراتيجي والسياسي [٤٥]. ويضيف نافوت أن السياسة الخارجية الأميركية تساهم في تعزيز هذا المثلث بشكل غير مباشر، حيث أن أول زيارة قام بها اوباما إلى المنطقة كانت في تركيا، وأعلن أن تركيا هي دولة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية. وان القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المرحلة القادمة هي أفغانستان والعراق، ويعتقد أن هنالك حاجة لطرف إقليمي

يلعب دوراً أمام هذه الأطراف، حيث تستطيع تركيا العمل على دخول إيران. والى الساحة الأفغانية. والتأثير على ما يحدث في العراق كما أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً مهماً على المسار السوري. حيث أن زيارة الرئيس التركي الأولى منذ عشرات السنوات إلى سورية والتوقيع على اتفاق دفاع مشترك وإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وزيارة رئيس الأركان المشتركة الأميركية «مايكل مالن» إلى تركيا عن دعم واشنطن للتوجهات التركية نحو اللاعبين المركزيين في المنطقة، وخلق مثلث جديد يساعد السياسة الأميركية في أفغانستان، العراق وإيران[٤٦].

أشار استطلاع أجرته الجالية اليهودية في تركيا أن ٤٢٪ من الأتراك لا يرغبون بجار يهودي قربهم، بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قال ٨٠٪ من المستطلعين أن سياسة إسرائيل تهدف إلى تصعيد الصراع، بينما أجاب ٦٥٪ أن سياسة الفلسطينيين وحماس تؤدي أيضاً إلى تصعيد الصراع. أما ٦٦٪ فقالوا أن الصراع يؤثر سلباً على نظرتهم لليهود في العالم، وقال ٥١٪ إن الصراع يؤثر سلباً على علاقتهم بيهود تركيا، ٦٨٪ يعتقدون أنه يجب اتهام إسرائيل فقط في الأحداث وليس يهود العالم. ويعتقد ٤٨٪ أن يهود تركيا غير مخلصين للدولة مثل الأرمن واليونانيين[٤٧]. تعكس هذه النسب والإحصاءات تنامي مشاعر العداء لليهود وإسرائيل خاصة في أعقاب الحرب على غزة ٢٠٠٩، وتحميل أغلب الأتراك مسؤولية الحرب لإسرائيل.

و أدت الأزمات الأخيرة بين تركيا وإسرائيل إلى تراجع قطاع السياحة الإسرائيلي إلى تركيا، وذلك بسبب مقاطعة الإسرائيليين لها، فحسب معطيات وزارة الثقافة والسياحة التركية سجل شهر أيلول تراجع بنسبة ٣٥٪ في السياحة الإسرائيلية، أي من ٦٠ ألف سائح في أيلول ٢٠٠٨ إلى ٣٩ ألف سائح في أيلول ٢٠٠٩. وتشير المعطيات انه من بداية العام ٢٠٠٩ وحتى أيلول من نفس العام سافر إلى تركيا ٢٤٥ إلف إسرائيلي، مقابل ٤٥٢ ألفاً في نفس الفترة من العام ٢٠٠٨، أي حصل تراجع بنسبة تصل إلى حوالي ٤٦٪. ووصلت نسبة السياحة الإسرائيلية إلى تركيا في أيلول ٢٠٠٩ من مجمل السياحة لتركيا إلى ٢,١٪ مقارنة بـ٢٪ في العام ٢٠٠٨. ويعود هذا التراجع إلى نداءات المقاطعة في المجتمع الإسرائيلي لتركيا بسبب موقفها من إسرائيل، لدرجة أن إحدى الشركات الإسرائيلية الخاصة قامت بتعليق لافتات كبيرة بعنوان «لن نطير إلى تركيا». هذا وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين متطورة، حيث تعمل في تركيا ٣٠٠٠ شركة إسرائيلية، وحجم التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى ٤ بليون دولار، إلا أن العلاقات التجارية بين تركيا

وإيران تزداد أيضاً في نفس الوقت حيث يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٠ بليون دولار[٤٨].

وجاءت زيارة بنيامين بن اليعازر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إلى تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٩ كخطوة أولى في المحاولة الإسرائيلية لتخفيف حدة التوتر، وتمّت الزيارة في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وتركيا والذي شارك فيه أيضاً وزير الدفاع التركي «وتشيدي غونول». وقد صرح الوزير التركي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن «تركيا معنية بتوسيع اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل، لأنه الاتفاق الحالي لا يتجاوب مع الإمكانيات الكامنة للتعاون بين البلدين، كما أن تركيا معنية بتوقيع اتفاق مواصلات مع إسرائيل وتعزيز التعاون بين الموانىء البحرية». كما أعلن وزير الدفاع التركي عن موافقة بلاده على انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)**. وأضاف أن تركيا معنية بتعميق دمج شركات تركية في مجال مشاريع البنية التحتية في إسرائيل، حيث أن هذه الشركات مندمجة في مشاريع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وتركيا معنية بتعميق هذا الاندماج أكثر مما هو عليه الآن. كما أشار غونول إلى أهمية إقامة مناطق صناعية مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين، ودمج شركات تركية في هذه المناطق. وعن العلاقات الأمنية، خصوصا الإشكاليات التي ظهرت بين البلدين في أعقاب صفقة الطائرات بدون طيار، قال «غونول» إن هنالك إمكانية لتعميق التعاون بين البلدين في هذا الخصوص[٤٩].

كانت زيارة بن اليعازر موضع نقاش في الحكومة الإسرائيلية قبل وبعد الزيارة، حيث يقود افيغدور ليبرمان وزير الخارجية خطاً يرفض فيه المبادرة للتقارب، وقد صرح انه ما دام في وزارة الخارجية فان تركيا لن تكون وسيطاً للمحادثات بين إسرائيل وسورية، إلى جانب هذا الخط السياسي فان خط نتنياهو وايهود باراك بدعم من رئيس الدولة شمعون بيريس يؤيد المبادرة لتخفيف حدة التوتر. ولا شك أن بن اليعازر سافر إلى تركيا بتوجيه مباشر من نتنياهو، خصوصاً وان الزيارة تحمل دلالات سياسية بالدرجة الأولى. وليس اقتصادية، لا سيما أنها جاءت بعد توتر العلاقات والنقد اللاذع الذي وجهه رئيس الوزراء التركي إلى إسرائيل. وقد تحسنت هذه العلاقات أكثر وأكثر خلال لقاء جمع بين شمعون بيريس ورئيس تركيا عبد الله غول في إطار أعمال مؤتمر كوبنهاغن للبيئة في كانون الأول ٢٠٠٩. حيث شكل هذا اللقاء تحسناً إضافياً، واعتبر أحد مؤشرات التحسن في العلاقة الثنائية رغم انه غير كاف لإحداث اختراقات كبيرة.

وكما ذكرنا يعارض ليبرمان المبادرات الإسرائيلية لتخفيف التوتر مع تركيا، لا بل قام بمهاجمة بن اليعازر وشمعون بيريس على لقائهما مع المسؤولين الأتراك، وصرح أن زيارة بن اليعازر إلى تركيا لم تتم بالتنسيق معه. ويتبنى ليبرمان خطاً سياسياً يصعد التوتر مع تركيا لاعتقاده أن تركيا تحتاج إسرائيل أيضا. ففي مؤتمر السفراء الأجانب في إسرائيل الذي نظمته وزارة الخارجية الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠٠٩، قام ليبرمان بمهاجمة رئيس الوزراء التركي. حيث صرح في اجتماع السفراء الأجانب في إسرائيل «إذا اعتقد البعض انه بعد تصريحات اردوغان، حتى لو جاءت الابتسامات والزيارات سوف نوافق على الوساطة التركية، أقول له انسى ذلك». وبعد ذلك قام ليبرمان بمهاجمة بن اليعازر وايهود باراك حيث قال «هنالك جهات هامشية في الحكومة (يقصد حزب العمل الذي ينتمي إليه كل من بن اليعازر وباراك) الذين يقترحون ويشيرون أن هنالك مكاناً لوساطة تركية، اقترح عليهم أن يهتموا بوزاراتهم ولا يبثوا أوهاماً بعيدة عن الواقع». وقد اتصل نتنياهو بالوزير بن اليعازر وأكد له أنه لا يهتم لأقوال ليبرمان ما يؤكد أيضاً أن التوجه الإسرائيلي نحو تخفيف حدة التوتر هو بتوجيه وموافقة نتنياهو نفسه[٥٠].

ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا ٢٧٪ ليصل إلى ٧٧٦ مليون دولار، وتراجع حجم الواردات من روسيا بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٠٤٧ مليون دولار.

هددت تركيا إسرائيل بأنها ستقاضيها في محكمة دولية للتحكيم، وذلك إذا لم تقم حتى كانون الثاني ٢٠١٠ بإصلاح الطائرات بدون طيار التي زودتها لتركيا. وأشارت المصادر التركية أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية زودت تركيا بالطائرات في تشرين الأول ٢٠٠٩ بتأخير عام ونصف (يصل حجم الصفقة ١٩٠ مليون دولار منها ١٥٠ للصناعات الإسرائيلية والباقي لشركة تركية). يعتبر اتفاق الطائرات بدون طيار الاتفاق الأكثر أهمية الذي وقع بين إسرائيل وتركيا في عهد رئيس الوزراء اردوغان، بالإضافة إلى صفقة أخرى بقيمة ١٤١ مليون دولار تقوم خلالها إسرائيل بتزويد تركيا بأجهزة استخباراتية في الطائرات[٥١].

بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية تراجع التبادل التجاري بين البلدين و سُجّل هبوط في التصدير والاستيراد

يعود التوتر في العلاقات الإسرائيلية التركية إلى عوامل مباشرة مثل الحرب على غزة، انتهاء الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، الجمود في التسوية السياسية، الا ان العامل الاساسي هو تغييرات متراكمة حدثت في السنوات الأخيرة أدت إلى تغيير في مفهوم العمق الاستراتيجي بالنسبة لتركيا، ترى تركيا ان عمقها الاستراتيجي في الشرق، والذي يعتمد على موقعها الجيوسياسي وعلى بعدها التاريخي[٥٢]. تحاول إسرائيل من جهتها ان تبقي مستوى العلاقات بين البلدين مستقرا وثابتا وخصوصا في هذه المرحلة، ومنع تدهور جديد، ولكن التغيرات في الساحة التركية والتفكير الاستراتيجي التركي لم يبق الكثير من مساحات المناورة لإسرائيل سوى ان تقوم

بالموافقة على دور تركي فاعل في التسوية السياسية عموماً، وفي الوساطة مع سورية خصوصاً. ان دورا تركيا بارزا على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي سوف يقلل من حدة التوتر بين البلدين، وهذا على الاقل ما لا تشهده هذه الساحة في الوقت الحاضر في ظل الجمهود على مسارات التسوية وفي ظل سياسة ليبرمان الخارجية الرافضة للوساطة التركية.

العلاقة مع روسيا: ثبات مشحون في العلاقات

شكلت روسيا محوراً مهماً في العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، حيث حددت الخارجية الإسرائيلية أن احد أهداف العلاقات مع روسيا هو التأثير على موقفها من الملف الإيراني، ومن تزويد دول المنطقة بالسلاح الروسي، كما أن إسرائيل بدأت تدرك الطموح الروسي بلعب دور فاعل في المنطقة[٥٣]. وقد قام نتنياهو بزيارة سرية إلى روسيا، كشف عن تفاصيلها لاحقا، حاول من خلالها تحقيق هدفين: الاول منع روسيا من تزويد ايران بصواريخ «اس ٣٠٠»، والانضمام إلى المجهود الدولي لفرض عقوبات جديدة على إيران. كما جاءت زيارة نتنياهو العلنية الأخيرة إلى روسيا في شباط ٢٠١٠ لتعزيز التوجهات الروسية الحالية التي بدأت تنتقد إيران بصوت عال. وأصبحت تقترب أكثر من المواقف الأوروبية والأميركية بخصوص البرنامج النووي الإيراني. خاصة بعد التنازلات التي قدمتها إدارة اوباما الجديدة فيما يتعلق بالدرع الصاروخية الأميركية في وسط أوروبا. بالتحديد في بولندا وتشيكيا.

وقد راهنت السياسة الخارجية الإسرائيلية على أن الخلفية الروسية لوزير الخارجية الإسرائيلي الجديد ليبرمان سوف تحسن العلاقات. لكن وعلى الرغم من زيارة ليبرمان لروسيا ومحاولة اقناعها بعدم التصويت مع تقرير غولدستون، إلا أنها صوتت مع التقرير. وقد أشار أحد المحللين الإسرائيليين إلى أن نتائج التصويت على تقرير غولدستون تعتبر دليلاً على فشل السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقتها الجديدة مع روسيا والتي قادها ليبرمان.

أما على مستوى العلاقات التجارية بين روسيا وإسرائيل فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٠٩ إلى ١,٨٢٣ مليون دولار، أي بتراجع يصل إلى حوالي ٩٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، أما حجم الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا فقد ارتفع في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ إلى ٢٧٪ ليصل إلى ٧٧٦ مليون دولار. وتراجع حجم الواردات من روسيا في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع

العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٠٤٧ مليون دولار[٥٤]. هذا التراجع البسيط في المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بين البلدين لا يعود إلى أزمة سياسية . وإنما مرده إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وإسقاطاتها.

العلاقة مع الصين: شريك اقتصادي بالأساس

لعب العامل الإيراني في العام ٢٠٠٩ الدور الأساس في تحديد وجهة العلاقات الصينية الإسرائيلية، حيث أعلنت الصين بشكل واضح عن معارضتها وتحفظها على مشروع العقوبات على إيران، كما أشارت إلى استعدادها لتعزيز علاقات التعاون القائمة أساساً مع إيران، وقد شكلت زيارة نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي إلى الصين دلالة قوية على هذه العلاقات، خصوصاً وان الزيارة التي جاءت في تشرين الأول ٢٠٠٩ كانت في ذروة النقاش حول العقوبات التي سيفرضها مجلس الأمن على إيران. وعلى الرغم من أن الصين تحفظت من اكتشاف المفاعل النووي الإيراني الجديد في «قم»، إلا أنها اعتبرت أن المفاوضات هي الحل المناسب للأزمة الإيرانية وليس العقوبات.

رغم الأزمة المالية العالمية التي تسببت بتراجع التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل فإن التعاون أصبح أكثر عمقاً في المجالات العسكرية والاستخبارية والإستراتيجية

يشكل النفط الإيراني ١٢٪ من مجمل صادرات النفط الصينية، وقد استوردت الصين حتى تشرين الأول ١٣ مليون طن من النفط الخام من إيران، ويصل الاستثمار الصيني في تطوير البنى التحتية النفطية في إيران إلى ١٢٠ مليار دولار، ووصل حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران في الشهور السبعة الأولى من العام ٢٠٠٩ إلى ١٢ مليار دولار[٥٥].

يعتبر الاقتصاد الصيني الاقتصاد الثالث من حيث حجمه في العالم (بعد الولايات المتحدة واليابان) مع ناتج قومي يصل إلى ٤,٢ تريليون دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الاقتصاد الياباني في العام ٢٠١٠. نما الاقتصاد الصيني في العام ٢٠٠٨ بمعدل يصل إلى حوالي ٩٪، ومن المتوقع أن يتراجع إلى ٦,٥٪ وهو معدل النمو الأقل منذ العام ١٩٩٠ . وهذا يعكس القوة الشرائية الهائلة في الصين الذي من الممكن استغلالها من قبل الشركات الإسرائيلية والصادرات الإسرائيلية[٥٦].

أما بالنسبة للعلاقات الصينية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين بين شهري كانون الثاني ونيسان إلى حوالي ١,٣ مليار دولار، وهي تشكل تراجعاً بنسبة ١٨٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨، أما تصدير المنتجات فقد هبط بحوالي ٣١٪ ليصل إلى ٢٢٦ مليون دولار، وهبط الاستيراد بنسبة ١٥٪ إلى حوالي ١,١ مليار دولار. في العام ٢٠٠٨ وصل حجم التبادل

التجاري إلى حوالي ٥,٥ مليار دولار، حيث وصل حجم الصادرات إلى حوالي ١,٣ مليار دولار أما الاستيراد فوصل إلى حوالي ٤,٢ مليار دولار.

إسرائيل تتمدد اقتصاديا في آسيا الوسطى، وارتفاع مستمر في حجم التبادل التجاري

وعلى مستوى السياحة الصينية إلى إسرائيل، تشير معطيات وزارة السياحة الإسرائيلية إلى أن حوالي عشرة آلاف سائح صيني زاروا إسرائيل في العام ٢٠٠٨، إلا أن عددهم تراجع في العام ٢٠٠٩، بسبب الحرب على غزة والأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن وزارة السياحة تتوقع أن تعود السياحة الصينية إلى الازدياد في السنوات القادمة. وفي سياق التعاون السياحي، وقع الطرفان في العام ٢٠٠٧ اتفاقاً تكون فيه إسرائيل هدفاً مفضلاً للسياحة الصينية. وقد عبر القنصل الصيني في إسرائيل «جيانشو يانغ» عن تراجع السياحة إلى إسرائيل بقوله: «كان الكثير من الصينيين يرغبون في القدوم إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٩، إلا انه ألغوا زيارتهم بعد الحرب على غزة، ومنذ انتهاء الحرب عاد عدد الصينيين القادمين إلى إسرائيل بالازدياد، لأن الأمن مهم للمواطنين الصينيين». وأشار يانغ لوجود تاريخ مشترك بين اليهود والصين، ففي فترة الكارثة «هرب حوالي ٣٠ ألف يهودي إلى شنغهاي، ومنذ ذلك الحين فان علاقة حميمة تربط بين الشعبين والدولتين»[٥٧].

العلاقة مع الهند: تعميق التعاون الإستراتيجي والتجاري

استمرت العلاقات الهندية الإسرائيلية في التطور والتعمق في العام ٢٠٠٩، على المستوى السياسي. وعلى المستوى الأمني الاستراتيجي[٥٨]، وقد ساهم صعود براك اوباما إلى تعميق العلاقات بين البلدين حيث اعتبر كل من الطرفين أن السياسة الجديدة للرئيس الجديد في التعامل مع الأطراف الإقليمية المختلفة (دعم باكستان بسبب حربها ضد تنظيم القاعدة، إعطاء دور مركزي لتركيا وتبنى موقف الفلسطينيين في موضوع الاستيطان، واعتبار المبادرة العربية أساساً هام لحل الصراع) عاملاً مساعداً لتوثيق العلاقات. لا سيما أن الإدارة الجديدة تبنت مقاربات جديدة للصراع في الشرق الأوسط وفي جنوب غرب آسيا[٥٩].

إسرائيل تسعى إلى التمدد في أذربيجان بسبب محاذاتها لايران، وتستغل هذا من أجل تكثيف عمليات التجسس ومراقبة المواقع الإيرانية النووية المحتملة

يعتقد الباحث الهندي **Samuel Rajiv** الزائر في مركز بيغن- السادات التابع لجامعة بار ايلان. أن علاقة كل من الهند وإسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية قد دخلت فعلاً مرحلة من التأزم والتأزيم بفعل وجود إدارة أميركية غير إيديولوجية وواقعية جداً. بحيث تبنت سياسات ومبادرات تتعارض جزئيا مع مصالح كل من الهند وإسرائيل. بالرغم من حسن نوايا هذه الإدارة. وعدم رغبتها في الوصول

إلى درجة من التصادم المباشر مع أصدقائها وحلفائها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. هناك شعور سياسي عام في أوساط النخب السياسية ومراكز الأبحاث العلمية والجامعات في البلدين مفاده أن إدارة أوباما. صاحبة التوجهات الليبرالية في السياسة الخارجية بعيدة عن الرؤى والتصورات الهندية والإسرائيلية. لا سيما أن الهند ما زالت «قوة قامعة للحريات وحقوق الإنسان في كشمير». وما زالت إسرائيل «قوة احتلالية». وليست جادة بما فيه الكفاية للدخول في مفاوضات سلمية يمكن أن تفضي إلى تسوية سياسية معقولة ومقبولة مع الفلسطينيين[٦٠].

يمكن ملاحظة أنه في العام ٢٠٠٩ هناك زيادة في الأدبيات المختلفة من دراسات وأبحاث وتقارير إستراتيجية تضع كلاً من الهند وإسرائيل في سلة إستراتيجية واحدة في مواجهة أعداء مشتركين مثل «الإرهاب الإسلامي» والأصولية الدينية والأسلحة النووية والجيران المعادين. بحيث تصدت لهذه المهمة جامعات ومراكز أبحاث ومختصون وخبراء في كلا البلدين. كما لعبت الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية وتجارة السلاح وآفاق الاستثمار والأسواق التجارية والجاليتان اليهودية والهندية في الولايات المتحدة الأميركية. ادواراً حاسمة في التقريب بين الهند الصاعدة في السياسة الدولية وإسرائيل الباحثة عن أصدقاء جدد لهم طموحات دولية وإقليمية. لا سيما في ظل تراجع الدور الأميركي في العالم. وبروز تجاذبات خلافية في علاقة إسرائيل مع الغرب فيما يتعلق بقضايا عديدة منها ملف عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.

أما على مستوى العلاقات الاقتصادية فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليار دولار، أي بهبوط وصل إلى ٣٨٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام الماضي، وقد هبطت الصادرات الإسرائيلية إلى الهند في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٣٪ مقارنة بنفس الفترة في العام ٢٠٠٨، ووصلت إلى ٧٤٢ مليون دولار، أما الصادرات الهندية إلى إسرائيل فقد تراجعت بنسبة ٤٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ ووصلت إلى ٤٨٥ مليون دولار[٦١]. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام والإحصاءات لا تؤيد التدني في حجم التبادل التجاري بين البلدين. إلا أن التعاون أصبح أكثر عمقاً في المجالات العسكرية والاستخبارية والإستراتيجية.

أذربيجان وكازاخستان: البحث عن أصدقاء جدد في آسيا الوسطى والقوقاز

شهد العام ٢٠٠٩ بداية التعمق الاستراتيجي الإسرائيلي في القوقاز وآسيا الوسطى بهدف محاصرة إيران استراتيجياً وجيوسياسياً من الشمال . إضافة إلى اعتبارات جيواقتصادية مرتبطة بمستقبل الاستثمارات الإسرائيلية في قطاعات اقتصادية مختلفة في دول آسيا الوسطى خاصة البترول والغاز . فضلا عن تراجع العلاقة الإسرائيلية- التركية، حيث لعبت تركيا في الماضي جسر العبور الإسرائيلي إلى هذه المنطقة . ففي حزيران قام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بزيارة إلى كل من أذربيجان وكازاخستان برفقة ٦٠ شركة اقتصادية في مجالات التكنولوجيا المدنية والأمنية، المياه، الصحة والزراعة . وقد رافقه كل من وزير التجارة والصناعة الإسرائيلية بنيامين بن اليعازر، ووزير البنى التحتية عوزي لنداو، ووزير العلوم دانيال هرسكوفيتش، ورئيس اتحاد الصناعات سرغي بروش . وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأذربيجان في العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٢٩ مليون دولار، وهو يشكل ارتفاعا بنسبة ٥٩٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ . أما في الربع الأول من العام ٢٠٠٩ فقد وصل إلى ٤٢ مليون دولار، أي بارتفاع ١٩٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨ .

يحاول نتنياهو اللعب بين قناعاته الايديولوجية وتشكيلة حكومته اليمينية من جهة، وبين رغبته في تقليل الضغط الدولي على إسرائيل، ومحاصرة تيار نزع الشرعية عنها

ووصلت الصادرات الإسرائيلية إلى أذربيجان في العام ٢٠٠٨ إلى ١٢٩ مليون دولار، أي بارتفاع نسبته ٥٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ . وقد عملت في أذربيجان ١٦٥ شركة إسرائيلية، أي بارتفاع ٣٦٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ [٦٢] . وعلى الرغم من تواضع هذه الأرقام والإحصاءات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . إلا أن لإسرائيل أهدافاً إستراتيجية عليا في تعاطيها مع أذربيجان، خاصة أنها دول محاذية لإيران . وتستغل إسرائيل هذا البعد الجغرافي لتكثيف عمليات التجسس ومراقبة المواقع الإيرانية النووية المحتملة . إضافة إلى التواجد الإسرائيلي القوي خاصة للشركات في حقل الطاقة والبترول في منطقة بحر قزوين .

بالرغم من التراجع الطفيف في مستوى التبادل التجاري بين إسرائيل وكازاخستان في العام ٢٠٠٩ . إلا أن إسرائيل أعطت هذه الجمهورية السوفيتية السابقة وزناً كبيراً لمساحتها وقوتها الشرائية السكانية ولاعتبارات إستراتيجية واقتصادية . ولما تمتلكه من قدرات نووية بشرية . فكازاخستان المتموضعة في قلب الكتلة اليابسة الآسيوية لها طموحات إقليمية إستراتيجية لما تمتلكه من موارد أولية، ولموقعها المحاذي لدول كبرى مثل الصين وروسيا، ولعلاقاتها مع الهند وتركيا وإيران . وبحسب معطيات وزارة

الصناعة والتجارة الإسرائيلية وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كازاخستان في العام ٢٠٠٨ إلى ١٥٩ مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٦٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، أما حجم الواردات فقد ارتفع بمعدل طفيف، ووصل في العام ٢٠٠٨ إلى ٣,٤ مليون دولار فقط.

وفي الربع الأول من العام ٢٠٠٩ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ثمانية ملايين دولار، مسجلاً هبوطاً بنسبة ٤٠٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨.

خاتمة واستنتاجات

لعبت عدة عوامل ومتغيرات أدوارا مهمة في إعطاء السياسة الخارجية الإسرائيلية لوناً خاصاً في العام ٢٠٠٩، كان منها تشكيل حكومة يمينية يقودها نتنياهو- ليبرمان، إضافة إلى حرب إسرائيل على غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستمرار حالة الانسداد السياسي/ التفاوضي على صعيد العملية السياسية مع الفلسطينيين، فضلا عن زيادة تأثير التداخلات الإقليمية والدولية على وجهة علاقات إسرائيل الخارجية.

وقد استمرت حالة اللاحرب واللاسلم مع الفلسطينيين في ظل غياب مشروع سلامي مقبول لدى حكومة نتنياهو، وإعلان الرئيس الفلسطيني عن نيته الانسحاب من المسرح السياسي الفلسطيني عبر عدم الترشح للانتخابات القادمة في حال تم التوافق الوطني، وانتهت عملية الانقسام، وإذا استمرت حالة الانسداد في المسار التفاوضي مع إسرائيل. كان هناك تركيز فلسطيني واضح خلال العام المنصرم على إعادة الوحدة الوطنية الداخلية بمساعدة مصرية، وتكثيف بناء المؤسسات الدولانية تمهيداً لإعلان الدولة الفلسطينية، ربما من طرف واحد. في هذا السياق يحاول نتنياهو ان يدير الصراع مع الفلسطينيين من خلال اتخاذه خطوات عديدة، مثل تجميد مؤقت للاستيطان في الضفة واستثناء القدس من هذا التجميد والعمل بالمقابل على تكثيف تهويد القدس من أجل خلق حقائق على الأرض تحول أي اتفاق إلى ضرب من المستحيل، قبول إقامة دولة فلسطينية بشروط، وغيرها من الخطوات التي هدفت إلى ادارة الصراع وليس التوجه الجدي نحو حله. يحاول نتنياهو اللعب بين قناعاته الايديولوجية وتشكيلة حكومته اليمينية من جهة، وبين رغبته في تقليل الضغط الدولي على إسرائيل، ومحاصرة تيار نزع الشرعية عنها الذي ازداد في العام ٢٠٠٩ من جهة أخرى.

وفي نفس الوقت استمرت حالة الردع الإسرائيلية مع حماس في غزة وحزب الله

في لبنان، وحالة غياب أية نقلة نوعية في العملية السلمية مع سورية بعد غياب الدور التركي التوسطي، وعدم رضا الجانب السوري لأية وساطة أجنبية أخرى سواء كانت كرواتية أم فرنسية لاعتبارات سورية إستراتيجية تنصب حول زيادة درجة الخلاف التركي- الإسرائيلي والعمل على إبراز تحالف إقليمي جديد يوحد سورية مع تركيا وإيران، في ظل تراجع الدور الأميركي والمشاريع الإقليمية المدعومة أميركياً.

أما على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة، فقد بذلت إدارة أوباما جهداً منظماً لتفعيل عملية السلام، وإحياء المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل عبر تعيين جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً لعملية السلام، حيث لجأ إلى أسلوب الدبلوماسية المكوكية لتنشيط هذه العملية، إلا أن هذا الجهد لم يصل إلى درجة تفعيل اللقاءات الثنائية الفلسطينية- الإسرائيلية المباشرة، إذ فشلت إدارة أوباما في دفع إسرائيل نحو قبول مطلبها الوقف الشامل للاستيطان، إلى جانب الانشغال الأميركي بملفات أخرى في المنطقة مثل العراق وأفغانستان وإيران. وبينما بذلت الإدارة الأميركية جهدا لإعادة تحريك قطار التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحاولت أن توصل رسالة واضحة بهذا الخصوص لطرفي الصراع، إلا إنه في نفس الوقت كان هناك تركيز إسرائيلي على إيران وملفها النووي في تفاعله وتقاطعه مع توجهات الإدارة الأميركية.

وشهدت العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي توتراً تزامن مع تراجع معدلات التبادل التجاري بين الطرفين في أعقاب الترويج الإعلامي/ السياسي للرؤية الأوروبية المعارضة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية والمنادية بتحويل القدس إلى عاصمة لدولتين، إضافة إلى سخط الرأي العام الأوروبي على إسرائيل لا سيما بعد حربها على غزة، وقدوم وفود من المتضامنين الأجانب والأوروبيين إلى قطاع غزة، وتزامن هذا الضغط الشعبي/ الإعلامي مع زيادة تخوف القادة السياسيين والعسكريين من زيارة بعض الدول الأوروبية (بريطانيا واسبانيا وبلجيكا على سبيل المثال) التي يسمح قضاؤها الوطني بمحاكمة مجرمي الحرب ومنهم الإسرائيليون حيث تستغل بعض المنظمات الحقوقية الأجنبية العربية المتواجدة في أوروبا هذه النصوص القضائية لرفع دعاوى قضائية ضد بعض قادة الجيش الإسرائيلي خاصة أولئك الذين ثبتت مشاركتهم في حرب غزة الأخيرة. إن تراجع العلاقات مع الاتحاد الاوروبي في العام ٢٠٠٩ شكل الحدث الابرز في السياسة الخارجية الإسرائيلية في العام الحالي، بعد أربع سنوات من تعميق هذه العلاقات التي وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٨ على

جميع الصعد. وتجلّى التراجع في إصدار بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول ٢٠٠٩ الذي تضمّن إشارة إلى كون القدس عاصمة لدولتين، كما أبدت بعض الدول الأوروبية إمكانية موافقتها على الاعتراف بدولة فلسطينية حتى قبل انتهاء المفاوضات بين الطرفين.

وتدهورت العلاقة الإسرائيلية- التركية في العام ٢٠٠٩ على الصعيد السياسي والإعلامي نتيجة عدة عوامل، من أهمها حرب إسرائيل على غزة وتضامن حكومة العدالة والتنمية في تركيا مع غزة، وصعود حكومة يمينية في إسرائيل إذ أدى صراع مراكز النفوذ والقوى في داخلها إلى تأزم العلاقة مع تركيا. وتريد تركيا بالأساس، أن تكون لاعبا مركزيا في التسوية السياسية وهي ترغب في الوقت الحالي بلعب دور مركزي على المسار السوري الإسرائيلي كوسيط بين الطرفين، ويبدو أن غياب التقدم في التسوية السياسية سوف يبقي العلاقات بين البلدين متأزمة، فتركيا تربط بين التقدم في المسيرة السياسية وبين تحسين العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من أن العلاقة مع روسيا حافظت على طبيعتها ومستوياتها من حيث التبادل التجاري والزيارات الرسمية، إلا أن ليبرمان بأرضيته الروسية لم ينجح في تفكيك منظومة العلاقة الروسية المتطورة مع إيران. كما حافظت إسرائيل على نفس القدر من العلاقة الايجابية المتنامية اقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا مع كل من الهند والصين، لكن اللافت للنظر أن إسرائيل بدأت تركز على توطيد علاقاتها مع دول وقوى مختلفة في العالم خاصة في آسيا الوسطى وأفريقيا وأميركا اللاتينية لملاحقة النفوذ الإيراني هناك، ولاحتوائه بكل الوسائل الممكنة، وكذلك لتعميق تحالفات جديدة إلى جانب تحالفها المركزي مع الولايات المتحدة.

هوامش

١ هآرتس، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٩، .

٢ . للاطلاع على التقرير انظر موقع مركز «ريئوت» الإسرائيلي:
http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3770

٣ هآرتس، ٣/ ١/ ٢٠١٠، ص: ١

٤ هآرتس، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩، ص: ١

٥ شلومو بروم (٢٠٠٩). «المسار الإسرائيلي الفلسطيني». عدكان استراتيجي، المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ٣٥.

٦ Efraim Inbar (2009). «Obama and the Middle East». Perspectives Papers on Current Affairs. 91. *Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic Studies*.

٧ . غيورا ايلاند وآخرون (٢٠٠٩). «اقتراح لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية». المجلد ١٢، العدد٣. ص: ٥٨.

٨ انظر خطاب بار إيلان في الملحق.

9 Jonathan Rynhold (2009). «Netanyahu's Begin-Sadat Center Speech: An Attempt at Consensus Diplomacy». Perspectives Papers on Current Affairs 80. Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic Studies.

١٠ هآرتس، ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٩، ص: ٢.

١١ . تجدر الاشارة إلى أن وتيرة الاستيطان وتهويد القدس كانت قد وصلت إلى تصعيد في العام ٢٠٠٨ خلال فترة حكومة اولمرت، فقد اشار تقرير إلى ان إسرائيل سحبت هويات ٤٥٧٧ مقدسيا خلال العام ٢٠٠٨ وحده، أي أكبر بـ٢١ ضعفا من مجمل سحب الهويات خلال الاعوام الاربعين التي سبقتها.

١٢ نيتسان فيلدمان (٢٠٠٩). «سلام اقتصادي: النظرية أمام الواقع»، عدكان استراتيجي المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ١٧.

١٣ هآرتس، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٩، ص: ١

١٤ ملحق هآرتس، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ٥. وانظر أيضاً عنات كورتس (٢٠٠٩). «المؤتمر السادس لحركة فتح: تطور وليس ثورة». عدكان استراتيجي المجلد ١٢، العدد ٣. ص: ٤٥-٥٦.

١٥ هآرتس، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ٢.

١٦ هآرتس، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ٣.

١٧ هآرتس، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩، ١

١٨ هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص: ١.

١٩ هآرتس، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ٢.

٢٠ ملحق هآرتس الاقتصادي- ذا ماركر، ٢٠\١\٢٠١٠، ص: ٥-٦

٢١ هآرتس، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩، ٢.

٢٢ ملحق هآرتس، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص: ١+٣.

٢٣ هآرتس، ٢٤/ ١/ ٢٠١٠، ص: ١

٢٤ هآرتس، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص ٢.

٢٥ هآرتس، ٤/ ١/ ٢٠١٠، ص: ١+٥.

٢٦ هآرتس، ٨/ ١١/ ٢٠٠٩، ص: ٣

٢٧ موشيه فيرد (٢٠٠٩). مدة الحرب وشروط إيقافها: حول حرب مستقبلية بين إسرائيل وإيران. رمات غان: جامعة بار ايلان- مركز بيغن-سادات للدراسات الإستراتيجية. ص: ٢-٥.

٢٨ . يوآل غوجونسكي (٢٠٠٩). «صفقة سيئة: حول حدود التسوية في المفاوضات الدولية مع ايران». عدكان استراتيجي، المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ٧٣.

٢٩ هآرتس، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص: ٤

٣٠ هآرتس، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩، ص: ٤.

٣١ هآرتس، ٤/ ١/ ٢٠١٠، ص: ٤.

٣٢ هآرتس، ٤/ ١/ ٢٠١٠، ص: ٤.

٣٣ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=200916281

٣٤ . عودد عيران (٢٠٠٩). «علاقات إسرائيل مع الاتحاد الاوروبي: خطوة للامام خطوتان للخلف». عدكان استراتيجي العدد ١. ص: ٥١. وانظر أيضاً ايمن يوسف ومهند مصطفى (٢٠٠٩). التقرير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٨. رام الله: مركز «مدار» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

٣٥ هآرتس، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص٢.

٣٦ ملحق هآرتس، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ب٢

٣٧ هآرتس، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩، ص: ٢.

٣٨ هآرتس، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ٣.

٣٩ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=200916281

٤٠ . ليئال، مصدر سبق ذكره.

٤١ هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص ٢.

٤٢ هآرتس، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩، ١.

٤٣ هآرتس، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص: ٦.

٤٤ html.436/038/http://www.nrg.co.il/online/1/ART2

٤٥ هآرتس، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص: ب٢.

٤٦ . انظر ايضا: غليا لندشتراوس وعوديد عيران (٢٠٠٩). «جسر على مياه متدفقة: الدور التركي في الساحة الاقليمية والدولية». في: التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٩. مركز دراسات الامن القومي. ص: ٧٣-٨٢.

٤٧ يديعوت احرونوت، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص: ٨.

٤٨ . معطيات واردة في اليوم الدراسي الذي نظمه مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في آذار ٢٠٠٩.

٤٩ ذا ماركر، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٩، ٦.

٥٠ هآرتس، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ٣.

٥١ هآرتس، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ١٤.

٥٢ ليندشتراوس وعيران، مصدر سبق ذكره.

٥٣ اولنا بغنو (٢٠٠٩). «هل حقا عادت روسيا إلى الشرق الاوسط؟» عدكان استراتيجي المجلد ١٢ العدد الثاني. ص: ٨٥-٨٦.

٥٤ المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي: http://www.export.gov.il/_Articles/Article.asp?ArticleID=27744&CategoryID=1020&Page=1

٥٥ هآرتس، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩، ٤.

٥٦ المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي (٢٠٠٩). الصين-إسرائيل ٢٠٠٩. ص: ٢.

٥٧ «ذا ماركير» ملحق هآرتس الاقتصادي. ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص: ١٠.

٥٨ يفتاح شفير (٢٠٠٩). «التصدير الأمني الإسرائيلي للهند: التحديات والمخاوف». عدكان استراتيجي، المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ٢٧.

٥٩ اسحق غاربرغ (٢٠٠٩). العلاقات الهندية الإسرائيلية: مصالح إستراتيجية، سياسية وبراغماتية دبلوماسية. حيفا: جامعة حيفا- كلية الامن القومي. ص: ٣٩.

60 Samuel Rajiv (2009). Apprehensive Allies: India and Israel in the Obama Era. Perspectives 89. August 2009. Begin- Sadat Center at Bar illan University

٦١ . المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي: http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets

٦٢ . معطيات وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية، انظر: http://www.industry.org.il/?CategoryID=1367&ArticleID=2830